الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة

كتاب النحو العربي أحكام ومعان لمحمد فاضل السامرائي
الجزء الأول دراسة وصفية تحليلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

- **رقية صـابوني**
- **أميمة طاي طاي**

إشراف الأستاذة

- **سليمة هاله**

السنة الجامعية 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم

والمعرفة وأعاننا

على إنجاز هذا العمل المتواضع

ووفقنا على أداء هذا الواجب.

نتوجّه بجزيل الشكر والامتنان إلى كلّ

من ساعدنا من قريب أو بعيد

ونخص بالذّكر الأستاذة المشرفة "سليمه هاله"

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها

والأساتذة الأفاضل

طراد أنور، مرزوق فاتح وعواريب سليم

الذين قدموا لنا الدعم والمساعدة

وكان لأثرهم الطيب دور كبير في مسيرتنا.

شكر وإهداء

الحمد لله على لذة الإنجاز والحمد لله عند البدء وعند الختام...

أهدي هذا العمل إلى:

من كان ينتظر هذه اللحظات ليفتخر بي، لمن علمني النجاح والصبر والدي الغالي طاي طاي إبراهيم – رحمة الله عليه–

إلى التي لم تفارقني يوما بحبها ودعائها، ولا يكتمل نهاري إلا بصوتها ورضاها أمي العزيزة أطال الله في عمرها ومتّعها بالصحة والعافية.

إلى سندي في كل المراحل اختي لبنى الطيبة أسأل الله أن يريك أبناءك في أعلى المراتب وأن يقر عينك بصلاحهم ونجاحهم، وإلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى أحفاد العائلة منارات المستقبل عسى أن يجدوا في هذا العمل نبراسا يهتدون به

إلى زميلتي التي شاركتني عناء وفرح هذا الإنجاز رقية.

- ***أميمة***

شكر وإهداء

إلهي الذي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك والآخرة إلا بعفوك والجنة إلا برضاك...

أهدي عملي هذا إلى :

والديّ الذين تكبدوا مجيئي إلى هذا العالم، وربياني وأحبوني حفظهما الله ورزقهما الصحة والعافية والعمر الطويل والمديد

إلى من كانت أمي الثانية، ودعت لي بالنجاح قبل وفاتها جدتي رحمة الله عليها

إلى نصفي الثاني أخي، وأخواتي الغاليات والنور الذي يضيئ حياتي، والنبع الذي أرتوي منه حبا وحنانا

إلى أولئك اللذين أحبوني بلا غرض، وأخلصوا بلا حدود ولم تحركهم الأهواء جزاهم الله خيرا على كل فعل بذلوه معي وأجرا على كل مساعدة قدموها لي وبذرة فرح نثروها بقلبي، أصدقائي معتز بالله وفلة وأميمة.

- ***رقية***

مقدمة

الحمد لله الذي بفضله يفكر العقل ويعبر اللسان ويكتب القلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ الأمين فصيح اللسان وواضح البيان أما بعد:

يعدّ علم النحو أحد فروع علوم العربية وأكثرها تأليفا وتبويبا، فهو آلة لنظم الكلام ومفتاح لفهم المعاني، ووسيلة لحفظ اللسان من اللحن، وبه يفهم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وعليه فالنحو غايته جليلة تتجاوز معرفة الرفع والنصب والجر.. إلى معرفة أسرار التراكيب ومعانيها وطرق نظم وتأليف الكلام وترتيبه ليكون مؤديا للغرض معبرا عن المقصود.

اهتم الأولون من علماء العربية بالنحو اهتماما بالغا فوضعوا مبادئه وأصوله وبوّبوا موضوعاته وبيّنوا كل شاردة فيه، فبلغوا في ذلك مبلغا عظيما من الضبط والدقة ... من هؤلاء الفطاحلة الأفذاذ نجد "سيبويه" و"الأخفش" و"المبرد" و"أبا علي الفارسي" و"عبد القاهر الجرجاني" وغيرهم، ولم يقتصر التأليف على القدماء بل انبرى كثير من الباحثين المحدثين فحاولوا أن يقدموه بطرق أخرى يرونها أكثر دقة وأجمع مادة وأسهل منالا من ذلك كتاب النحو العربي أحكام ومعان لـ"محمد فاضل السامرائي" وهو كتاب يجمع بين الجانبين القاعدي (الأحكام) والدلالي (المعاني)، ونظرا لأهميته اتخذناه عينة للدراسة وعزمنا الخوض فيه، فجاءت دراستنا تحت عنوان "كتاب النحو العربي أحكام ومعان لمحمد فاضل السامرائي الجزء الأول دراسة وصفية تحليلية"، تتبعنا فيه القضايا النحوية المدرجة بين طياته بالدراسة والتحليل، إذ لم يكتف المؤلف بسرد القواعد المجردة للمرفوعات والمنصوبات والأفعال والجموع وغيرها ممّا حوته ثنايا الكتاب بل وضّح مكامن الدلالة التي تشملها كل جزئية مشار إليها في مضمون الكتاب.

وعلى ضوء هذه الفكرة سطرت إشكالية موضوعنا متمثلة في:

- ما أبرز القضايا التي جاء بها محمد فاضل السامرائي في كتابه النحو العربي أحكام ومعان ؟

انبثق عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما هي آراء "محمد فاضل السامرائي" النحوية التي جاء بها في كتابه؟
- ما الطريقة التي اعتمد عليها في شرح القضايا النحوية؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية قسمنا بحثنا إلى مقدمة ممهدة للموضوع وشارحة له وفصلين وخاتمة جمعت أبرز النتائج المتوصل إليها.

أمّا الفصل الأول فقد خصّصناه للحديث عن "الأسماء المرفوعات والمنصوبات" ضمّ القضايا التالية: المعرب والمبني من الأسماء، الأسماء الستة، الاسم الممنوع من الصرف، النكرة والمعرفة، العلم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المبتدأ والخبر، الفاعل، نائب الفاعل، الحروف المشبهة بليس، المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له(المفعول لأجله)، المفعول معه، إنّ وأخواتها(أحرف مشبهة بالفعل)، لا النافية للجنس، ظن وأخواتها.

والفصل الثاني وسمناه "بين الأفعال والجموع والظروف" ضمّ أنواع الاعراب وعلاماته المعرب والمبني من الأفعال، الأفعال الخمسة، الفعل المضارع المعتل الآخر، الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، تعدي الفعل ولزومه، الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)، أفعال المقاربة والرجاء والشروع كما ورد فيه الحديث عن المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم المفعول فيه وهو المسمّى ظرفا.

واقتضت الدراسة أن يكون المنهج المعتمد في سرد القضايا النحوية ووصفها هو المنهج الوصفي، فالدراسة وصفية بالدرجة الأولى تعتمد على ذكر القضية النحوية بدءا بمفهومها وتحديد أحكامها وحالاتها الخاصة إن وجدت. مع اعتماد آلية التحليل لكل جزئية من خلال ضرب الأمثلة أو الشرح الموسّع لتبسيط الفكرة.

وكان السبب الرئيسي من وراء اختيار هذا الموضوع هو إبراز القيمة العلمية التي يحملها كتاب النحو العربي أحكام ومعان، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها معرفة الجهود التي قدمها صاحب الكتاب في مجال النحو، الاستفادة واكتساب معارف جديدة وحفظ لسلامة اللغة ومكانتها خدمة لنا ولغيرنا، كما أنّه يدخل بالدرجة الأولى ضمن تخصصنا اللسانيات العربية.

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

- النحو العربي أحكام ومعان لمحمد فاضل السامرائي.
- ألفية ابن مالك.

- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني.
- النحو التطبيقي من القرآن والسنة جمال ابن ابراهيم القرش.

كانت هذه المصادر والمراجع بمثابة أرضية استندنا عليها في إنجاز بحثنا وتكمن أهميتها في خدمة وإثراء موضوع البحث. حيث اشترك بعضهم مع السامرائي في طريقة عرض المادة النحوية وتبويبها لكنهم اختلفوا عنه في تركيزه على المعاني النحوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يكاد يخلو أي بحث علمي من العراقيل والصعوبات، وقد واجهتنا البعض منها وكان أبرزها:

- ضيق الوقت
- بعد المسافة بيننا
- طبيعة الموضوع إذ يتسم بالعمق والسعة.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "سليمه هاله" على ما قدمته من دعم وتوجيه طيلة هذه الفترة.

الفصل الأول

الأسماء (المرفوعات والمنصوبات)

توطئة:

تعد اللغة العربية من بين اللغات التي تعرف تنوعا في بنيتها النحوية والصرفية، وهذا راجع لتعدد أسمائها وأفعالها وحروفها حيث يساهم هذا في تحديد الدقة والوضوح في التعبير. نسلط في هذا الفصل الضوء على الأسماء التي تشكل اللبنة الأولى في بناء الجملة العربية كالمعرب والمبني من الأسماء، الأسماء الستة، الاسم الممنوع من الصرف، النكرة والمعرفة... كما نناقش بعض القضايا النحوية المهمة مثل: المبتدأ والخبر، الفاعل ونائبه، المفعول به... وغيرهم.

I: الأسماء في حالة الإفراد:

أولا: المعرب و المبني من الأسماء:

تنقسم الأسماء من حيث الإعراب والبناء إلى أسماء معربة وأسماء مبنية أي المتمكنة والغير المتمكنة، فالأسماء المعربة هي التي يتغير آخرها بتغير موقعها في الجملة أما المبنية فعكسها إذ لا يتغير آخرها مهما تغير موقعها في الجملة. يقول السامرائي "الاسم المعرب هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه والمبني هو الاسم الذي يلزم علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل"[1]، فالمعرب تتغير علامته الإعرابية بحسب موقعه في الجملة أو بحسب العوامل النحوية الداخلة عليه، أما المبني هو الذي لا يتغير شكل آخره، أي يظل على حاله.

وإذا ما نظرنا إلى تعريف السامرائي فإننا نجد "يوسف الصيداوي" يوافقه في ذلك غير أنه فصّل فيه وأشار إلى الفعل والحرف أيضا بقوله "المبني ما لا تتغير حركة آخره اسما كان أو فعلا أو حرفا، فكل كلمة لزمت حركة واحدة لا تتغير مهما يكن موقعها من العبارة ومهما تكون العوامل المؤثرة فيها_ فهي مبنية، والمعرب ما تتغير حركة آخره في الكلام ما بين ضمة وفتحة وكسرة وسكون، على حسب تأثير العوامل فيه"[2]؛ ومنه فالمبني هو الذي يظل آخره ثابتا، مهما دخلت عليه عوامل أخرى والمعرب هو الذي يتغير ولا يظل ثابتا، بل يرفع وينصب ويجر حسب موقعه في الجملة.

1-المبني من الأسماء:

ذكر "السامرائي" في عينة الدراسة أشهر الأسماء المبنية ومحصورة في أبواب أهمها ما يلي:[3]

1_الضمائر(هو، هي، أنت) نحو قولنا: هو يكتب الدرس

---

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ج1، دار ابن كثير، بيروت– لبنان، ط1، ،2014 ص26.

2 يوسف الصيداوي، الكفاف، ج1، دار الفكر، دمشق–سورية، ط1، 1999، ص293.

3 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص27.

2_ أسماء الاستفهام الغير مثناة (أين، هل، متى) نحو: كيف الأحوال؟ هل حضرت الاجتماع؟

3_أسماء الشرط(من، ما، مهما) نحو: من يعمل ينجح، ما تفعل من خير تجز به

4_أسماء الاشارة الغير المثناة(هذا، هذه، هؤلاء) نحو: هذا إمام، هذا قمر

5_الأسماء الموصولة التي لا تأتي في صورة المثنى(الذي، اللذين) نحو: زرت البلد الذي أحبه، شكرت المهندسين الذين صمّموا المشروع.

6_أسماء الأفعال(هيهات، أف، صه) نحو: أف لهذا الاكتظاظ، صه عن الكلام في المسجد

7_الأسماء المركبة ومنها المركب العددي المكون من عددين (أحد عشر، خمسة عشر) نحو: قرأت أحد عشر كتابا، إضافة إلى الظروف المركبة نحو: وصل إلى المدينة منذ وقت قصير.

8_اسم لا النافية للجنس المفرد نحو: لا رجل في البيت.

9_المنادى المفرد نحو: يا رجل اجتهد في عملك.

10_إضافة إلى حالات أخرى منها ما هو مبني على الكسر مثل: اسم العلم المختوم بويه نحو: سيبويه، نفطويه، واسم الفعل إذا كان على وزن فِعال وما هو مبني على الفتح والضم نحو: أين، حيثُ، منْ، إذ.

وفي بحثنا هذا وجدنا "أحمد الهاشمي" قد تحدث عنها واختصرها في نوعين وذلك في قوله: "الأسماء المبنية نوعان النوع الأول ما يبنى منها بناء لازما لا ينفك عنه في حال من الأحوال وهي الضمائر وأسماء الإشارة والاسماء الموصولة وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام وكنايات العدد، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وبعض الظروف، وما كان على وزن فِعال"[1] فالمبني بناء لازما هو الذي لا يتغير بناؤه في جميع أحواله الإعرابية أي يبقى على حالته سواء الرفع، النصب، أو الجر،"أما النوع الثاني ما يسمّى بناء عارضا في بعض الأحوال وهو المنادى إذا كان علما مفردا أو نكرة مقصورة واسم لا النافية للجنس، إذا لم يكن مضافا ولا

1 أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ص40.

شبيها بالمضاف وأسماء الجهات الست، وبعض الظروف"[1]؛ أي هو الذي يكون أصله معربا ولكنه يبنى في حالات خاصة.

ومنه فالأصل في الأسماء أنها معربة، فالمبني منها الضمائر كلها وأسماء الإشارة باستثناء هذان، هاتان، والأسماء الموصولة باستثناء اللذان واللتان، أسماء الاستفهام والشرط ويستثنى منها أي، وأسماء الأفعال والأعداد المركبة فهي مبنية جميعا ماعدا اثنا عشر واثنتا عشر، إضافة إلى المنادى واسم لا النافية للجنس وبعض الظروف والاعلام المختومة بويه.

2- المعرب من الأسماء:

يعد المعرب من الخصائص الأساسية والأبواب العظيمة التي لا يخلو منها كتاب في قواعد النحو وتكمن أهمية فهمه في تعلم وإتقان القواعد والتراكيب اللغوية بشكل دقيق.

يعرف "الفاكهي" الاسم المعرب بقوله "هو ما سلم من مشابهة الحرف المقتضي لبنائه، بأن لم يشبهه أصلا، أو شبهه لكن مع قيام مانع اقتضى إعرابه كما تقدم"[2]. أما في عينة دراستنا فهو "مالم يشبه الحرف"[3]، ومفاد هذا أن الاسم المعرب هو الذي تتغير حركته الإعرابية حسب موقعه في الجملة، أي بمعنى آخر يظهر عليه الرفع والنصب والجر وذلك لأن كل ما ليس فيه سبب للبناء يكون معربا.

وينقسم هذا الأخير إلى صحيح ومعتل، فالصحيح هو ما صحّ وسلم من حروف العلة الثلاثة(الألف، الواو، الياء) نحو قولنا: رجل، أما المعتل فهو ما يكون آخره حرف علة نحو: الساعي أو فتى[4]، والمخطط الآتي يلخص ذلك:

1 أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص40.

2 الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، جامعة الملك عبد العزيز، 1988، ص172.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص31.

4 ينظر: المصدر نفسه، ص 31.

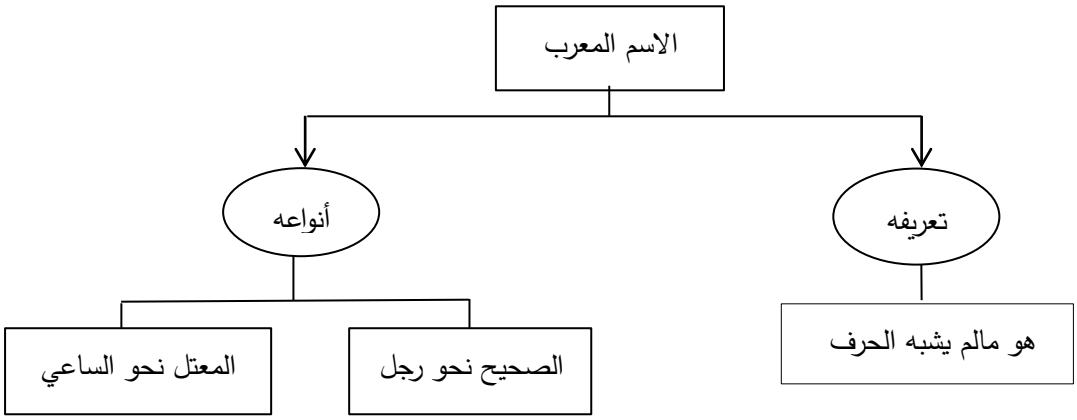
الاسم المعرب
تعريفه
أنواعه
هو مالم يشبه الحرف
الصحيح نحو رجل
المعتل نحو الساعي

ثانيا: الأسماء الستة:

عالج "محمد فاضل السامرائي" موضوع الأسماء الستة بشمولية وتفصيل، فعدّدها بأنها محصورة في "أبو، أخو، حمو، هنو، فو، ذو[بمعنى صاحب]"[1]؛ وهذا ما اتفق عليه معظم علماء النحو ومن بينهم "ابن الوردي" الذي صرح بأنّ الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم أي التي تكون مضافة إلى أي كلمة ماعدا ياء المتكلم هي: أبوه، أخوه، حموه، هنوه وفوه وذو الحجا[2].

كما أشار "السامرائي" إلى أنها تعرب بعلامات فرعية فيقول "الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء"[3]؛ حيث أن الواو تنوب عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة على سبيل المثال: (حموك رجل طيب) فـ(حمو) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف و(ك) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. وقد وضح الكاتب في كتابه الشروط الواجب توافرها لإعراب هذه الأسماء بالعلامات السابق ذكرها كما يشير إلى وجود لغات أخرى لها رأي مختلف في إعرابها وهما النقص والقصر. وتتمثل هذه الشروط في:

- "أن تكون مفردة فلو كانت مثناه أو مجموعة أعربت إعراب المثنى والمجموع"[4]؛ يتوافق هذا الرأي مع ما ذكر في كتاب القواعد الأساسية للغة العربية يقول صاحبه "أن تكون مفردة، فلو ثنيت أعربت إعراب المثنى... ولو جمعت جمع مذكر سالم أعربت إعرابه... ولو جمعت جمع تكسير أعربت أيضا إعرابه بالحركات الظاهرة في آخره"[5]؛ وهذا واضح في الاستعمال، فمثلا نقول في المفرد: أقبل أبوك، (أبوك) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام معان، ص 45.

2 ينظر: ابن الوردي، شرح التحفة الوردية، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية. الرياض، ص 126.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 45.

4 المصدر نفسه، ص45.

5 أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 360.

الستة و(ك) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، لكن عند التثنية نقول: أقبل أبوان و(أبوان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، أما جمع التكسير: قال تعالى: ﴿ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سورة الزخرف : الآية 24] فـ(آباؤكم) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، إذا الحالتان الأخيرتان خرجتان من باب الأسماء الستة لأنها جمع.

– أن تكون هذه الأسماء مكبرة[1]؛ أي عكس التصغير، فالأول فيه تكبير وتعظيم أما الثاني تقليص أو إحداث تغيير في بنية الكلمة اعتمادا على أوزان مختلفة، فنقول(جاء حموك) كلمة مكبرة مرفوعة بالواو إذا تعد من الأسماء الستة، أما(جاء حُمَيَك) فهي على وزن فُعَيَل وهو وزن تصغير يستخدم في اللغة العربية، فتفقد خاصية الإعراب بالحروف (و، ا، ي) وتعرب بالحركات (الفتحة، الضمة، الكسرة) لأنها كلمة مصغرة إذ ليست من الأسماء الستة.

– أن تكون مضافة وإن لم تضف تعرب بالحركات الأصلية[2]؛ ومعنى هذا أن تأتي الأسماء الستة مضافة إلى اسم آخر تحدد معناه وعادة ما يكون ضمير أو اسم ظاهر أما الحركات الأصلية فهي العادية.

– أن لا تكون مضافة إلى ياء المتكلم فيقول في هذا السياق بأنها "تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة"[3] ؛ ومثال ذلك قال تعالى: ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾[سورة القصص : الآية 34] ، فكلمة (أخي) لا تعرب إعراب الأسماء الستة وإنما مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء هي ياء المتكلم فيصبح إعرابها تقديري.

فكل ما ذكر كان بمثابة شروط عامة للأسماء الستة بينما توجد شروط خاصة باسمين فقط (ذو) و(فو) فالأولى يقول في شأنها "أن تكون بمعنى صاحب، وأن تكون إضافتها إلى اسم

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص46.

2 ينظر: المصدر نفسه، ص 46.

3 المصدر نفسه، ص46.

ظاهر دال على الجنس"[1]؛ حيث أن صاحب الشيء هو مالكه أو شيء معين يتمتع ويتميز به وتلزم اسما واضحا وصريحا يرمز إلى جنس الشيء المذكور كقولنا: كان جدي رجلا ذو جاه في قريته، فصفة (الجاه) ألحقت بـ(ذو) لكونها مسبوقة باسم جنس ظاهر (الجد).

بينما الاسم (فو) فأصلها فم بحذف حرف الميم وهنا يختلف إعرابها فيقول المؤلف "فإن لم تحذف الميم من آخرها أعرب بالحركات الأصلية"[2]؛ أي تدمج مع غير الأسماء الستة فتعرب بالحركات العادية.

يظهر أن الأسماء الستة جزء مهم من علم النحو وقد قدم "السامرائي" شرحا واضحا حول كيفية التعامل معها وفهمها وهذا ضروري لتطبيق القواعد النحوية بشكل صحيح في الجمل.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص46.

2 المصدر نفسه، ص47.

ثالثا: الاسم الممنوع من الصرف:

الاسم الممنوع من الصرف يعد من أبواب النحو المهمة وقضية من قضايا النحو، اختلف واتفق فيها الكثير واهتم بها القدماء منذ كتاب سيبويه ومن بعده.

يقول السامرائي في كتابه "الاسم المعرب نوعان، نوع يعرب بالحركات الظاهرة أو المقدرة فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة مع وجود التنوين، وهناك نوع آخر يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة أيضا نيابة عن الكسرة ولكن من غير تنوين"[1] ومنه فالأول يسمى الاسم المنصرف ويكون قابل للتنوين والثاني هو الاسم الذي لا يجري منه أي الممنوع من الصرف غير قابل للتنوين وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

وهذا ما وافقه فيه ابن هشام الأنصاري بأن حكمه "هو أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، فإبراهيم اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف"[2].

ثم يمضي السامرائي مفسرا بأن من الأعلام الممنوعة من الصرف العلم المؤنث سواء كان مؤنثا لفظا ومعنى أم لفظا دون معنى مثل: عائشة، طلحة، وكذلك الأعلام الأعجمية كنوح وإسماعيل، والأعلام المركبة تركيب مزجي مثل: بعلبك، إضافة الى الأعلام المزيدة بالألف والنون مثل: مروان أو رمضان، والعلم على وزن الفعل مثل: أمجد أو يحي، فالأول على وزن الفعل الماضي والثاني على وزن الفعل المضارع، وأيضا العلم على وزن فُعل كزُحل، بالإضافة إلى الصفات الممنوعة من الصرف التي تأتي على وزن فعلان كما في كلمة غضبان لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[سورة الأعراف : الآية 150] ، والصفة على وزن أفعل مثل: أسود وأعظم، ويمنع من الصرف أيضا الأعداد المعدولة ما كانت على وزن مفعل وفعال

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص69.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط4، 2004، ص64.

نحو: مثنى وثلاث وصيغ منتهى الجموع نحو: قناديل أو مفاتيح، وما كان مختوما بألف التأنيث المقصورة نحو: ذكرى وليلى باستثناء فتى فإنها أصلية غير زائدة، وأخيرا ما كان مختوما بألف التأنيث الممدودة سواء اسم جامد أم صفة كقولنا: شعراء أو سعداء[1].

وإذا ما أردنا أن نجمع كل هذا ونختصره فسيكون في قسمين فقط وهذا ما تناوله محمد إبراهيم في كتابه "الفهم الصحيح للنحو العربي" فيمنع من الصرف الذي لا يجري منه لعلة واحدة ولعلتين، فالأولى يمنع منها في حالتين كما سبق الذكر وقلنا أنه إذا كان جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع، وإذا كان مؤنثا بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، أما الثانية وهي لعلتين فتكون على قسمين علم العلمية وصفة الوصفية فالأول يكون في ستة علل منها العلمية والعجمية، العلمية وزيادة الألف والنون وقد مثَّل له برمضان وعثمان حيث قال: "كل منهما علم آخره ألف زائدتان"[2] أي وجوب زيادتها على الاسم لا أصلية إضافة إلى العلمية والتركيب المزجي، والعلمية والعدل أي بمعنى إذا كان على وزن فُعل معدولا به عن لفظ آخر نحو عُمر فهي عدل من عمر، أما العلمية والتأنيث فإذا كان ثلاثيا ووسطه ساكنا فيصرف مثل: هند، وآخرهم العلمية ووزن الفعل سواء أكان ماضيا أو مضارعا. أما الخاص بالوصف فهو القسم الثاني ويمنع في هذه الحالة من الصرف في ثلاثة علل أولهما الوصفية والعدل، فالصفة المعدولة نوعان ألفاظ العدد المعدولة التي سبق ذكرها والثاني لفظة أخر فهي معدولة عن الآخر بوزن فعل وتعد وصف لجمع المؤنث، وثانيهما الوصفية وزيادة الألف والنون أما ثالثهما الوصفية ووزن أفعل فمؤنثها فعلاء[3].

والمخطط أدناه يلخص ذلك:

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص70.

2 محمد إبراهيم مصطفى، البيان في تقويم اللسان الفهم الصحيح للنحو العربي، مكتبة لسان العرب، ص307.

ينظر

3: المرجع نفسه، ص309، 310.

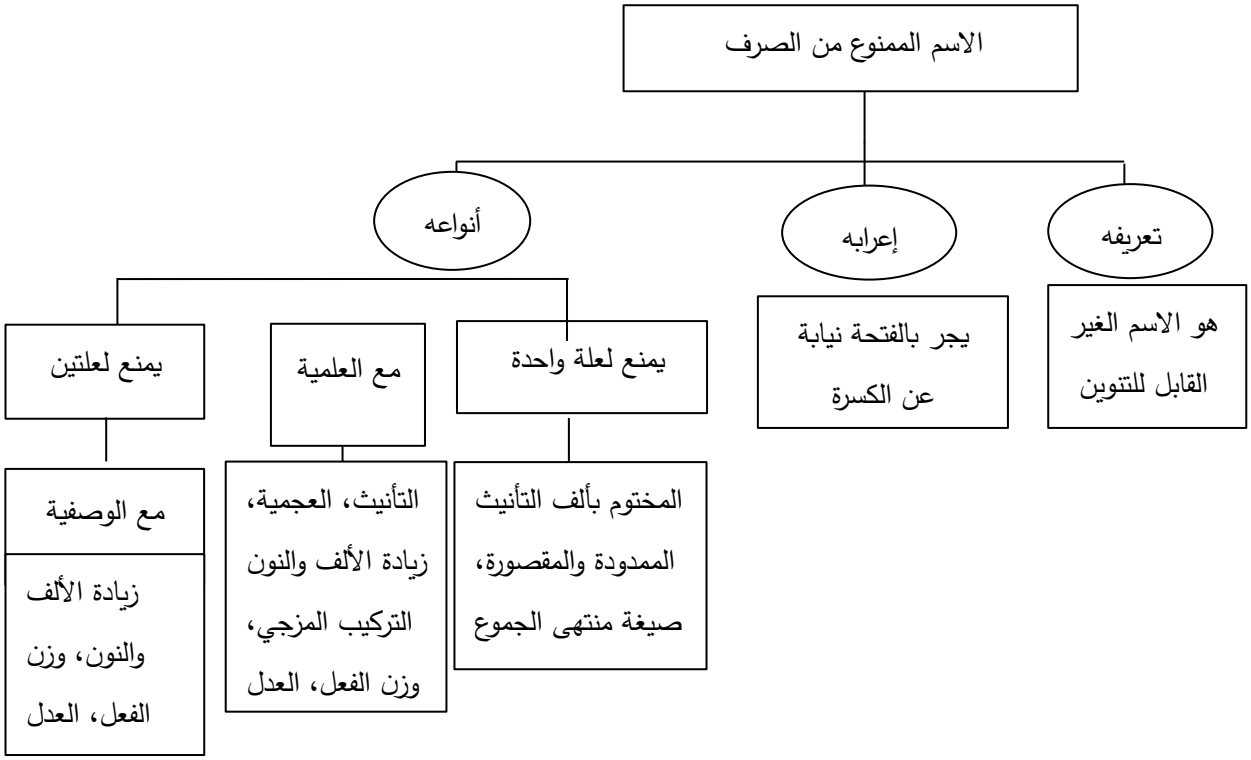
الاسم الممنوع من الصرف
تعريفه
إعرابه
أنواعه
هو الاسم الغير القابل للتنوين
يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة
يمنع لعلة واحدة
مع العلمية
يمنع لعلتين
المختوم بألف التأنيث الممدودة والمقصورة، صيغة منتهى الجموع
التأنيث، العجمية، زيادة الألف والنون التركيب المزجي، وزن الفعل، العدل
مع الوصفية
زيادة الألف والنون، وزن الفعل، العدل

رابعا: النكرة و المعرفة:

يعدّ موضوع النكرة والمعرفة من المواضيع الجوهرية في تحديد دلالة الأسماء ضمن السياق اللغوي، فتطرق إليهما الكاتب تعريفا وتحديدا لأغراض التنكير وأنواع المعارف. يقول "محمد فاضل السامرائي" في شأن النكرة بأنها "ما لا تدل على شيء محدد أو معين أو هي ما شاع في جميع أفراد جنسه"[1]؛ أي هي الكلمة التي تدل على أمر غير معروف ومبهم بالنسبة لطرفي العملية التواصلية، وقد تكون الكلمة شائعة ومفهومة لدى المجتمع لكنها لا تخصص ولا تحدد ضمن حقلها الدلالي.

كما نجد "ابن السراج" تبنى وجهة النظر نفسها فعبر عن رأيه بقوله "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكر"[2]؛ أي أن كل اسم تكون من شقين فهو معرفة وإذا كان الاسم عام فهو نكرة غير واضح.

أما المعرفة فيرى صاحب عينة الدراسة بأنها "ما وضع لشيء معين"[3]؛ فهذا التعريف لخص فكرة أساسية مفادها أن المعرفة ليست معلومة عشوائية بل هي تلك التي ترتبط بشيء واضح دقيق ومن بين أنواع المعرفة "الضمير مثل أنا، أنت، هو"[4]؛ ويتضح من هذا أن المعرفة تشمل الذات والناس من حولنا فحديثنا بالضمير (أنا) تعريف وتقديم لأنفسنا، أما عند استعمال الضمير (أنت) فإننا نتحدث عن الآخر ونعرفه.

لينتقل بعدها إلى نوع آخر وهو "العلم مثل: محمد، مكة، فاطمة..."[5]؛ نلاحظ أن هذا التسلسل راجع إلى إمكانية استبدال الضمائر به لكونه أكثر وضوحا وتحديدا وبالتالي يصبح الكلام أكثر دقة، كقولنا: باستعمال الضمائر: هي ذكية. وباستعمال العلم: أميمة ذكية. فالأولى

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام و ومعان، ص80.

2 ابن السراج، الأصول في النحو، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة . مصر، 2009، ص 142.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص83.

4 المصدر نفسه، ص83.

5 المصدر نفسه، ص83.

معرفة غير محددة بدقة في السياق إلا أنها دالة على جنس معين وهي (امرأة) تتميز بالذكاء، بينما الاستبدال الحاصل في الجملة الثانية بين الضمير (هي) واسم العلم (أميمة) جعل الجملة أكثر تحديدا ووضوحا، فصفة الذكاء اقتصرت على المرأة المدعوة أميمة بالذات.

وقد أضاف إليهما نوعا آخرا وهو "اسم الإشارة مثل : هذا، هذه، هؤلاء..."[1]؛ حيث أنها تستخدم للإشارة إلى شيء معين فتجعل الشيء المشار إليه معرفا بشكل واضح.

تندرج أيضا ضمن هذه الأنواع "الاسم الموصول مثل الذي، التي، الذين..."[2]؛ وهذا راجع لارتباطها بشيء أو شخص معروف، كقولنا: الطفل الذي يجلس في الزاوية هو تلميذي. هنا الاسم الموصول (الذي) يعد معرفة لأنه دلّ على شخص معروف وهو التلميذ الجالس في الزاوية.

لينتقل بعدها الكاتب إلى "المعرف بـ"ال" مثل: الكتاب، الرجل..."[3]؛ بمعنى أن بإضافة "ال" التعريف للاسم يتحول من نكرة إلى معرفة فيصبح معروفا ومحددا في السياق، وبعدمها قد يفهم ويقصد أي كتاب، فهي تحول الكلمة من المعنى العام للمعنى الخاص وهكذا يندرج الاسم ضمن دائرة المعارف.

وبعد ذلك استعرض نوعا آخرا يتمثل في "المضاف إلى معرفة مثل: نهر النيل، ابني"[4]؛ حيث أنه يتشكل في أوله من اسم نكرة يلازمه اسم ثاني يعبر عنه، ولمزيد من الشرح والتوضيح أكثر نستدل بما ورد في عينة دراستنا كجملة : نهر النيل، إذا حذفت منها كلمة (النيل) تصبح غير دالة على معنى محدد فمباشرة يتساءل القارئ أو المخاطب، على أي نهر تتحدث؟ وهذا راجع لوجود أنهار عديدة حول العالم، أما بإضافة (النيل) يصبح المعنى أكثر تحديدا فهذا يعود لارتباط الكلمة الأولى باسم معرف بعدها.

1 محمد فاضل السامرائي ، النحو العربي أحكام ومعان، ص83.

2 المصدر نفسه، ص 83.

3 المصدر نفسه، ص 83.

4 المصدر نفسه، ص83.

في حين النوع الأخير كان حول "المعرف بالنداء مثل: يا رجل"[1]؛ وهو يستخدم لمناداة شخص معين باستعمال أداة النداء (يا) فبها يحدد المنادى بوضوح ويصبح معرفة، فجملة (يا رجل) على الرغم من أن كلمة (رجل) ليست باسم علم ولا معرف بال بل اسم نكرة الا أنه أصبح معرف بالنداء ويقصد به شخص معين تم نداءه.

فالسامرائي خالف العالم النحوي "الزبيدي" في رأيه إذ صنف هذه الأنواع إلى خمسة أصناف فقط، وهي "ضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين سواء متصلة أو منفصلة... أسماء الأعلام التي تختص بأعيان المسميات... الأسماء المبهمة التي تشير بها إلى القريب و البعيد... ما لحقته الألف واللام من الأسماء و النعوت... وما أضفت إلى شيء مما ذكرت لك"[2]؛ فنلاحظ من هذا القول أنه اجتنب تصنيف الأسماء الموصولة والمعرف بالنداء.

والمخطط التالي يوضح ذلك:

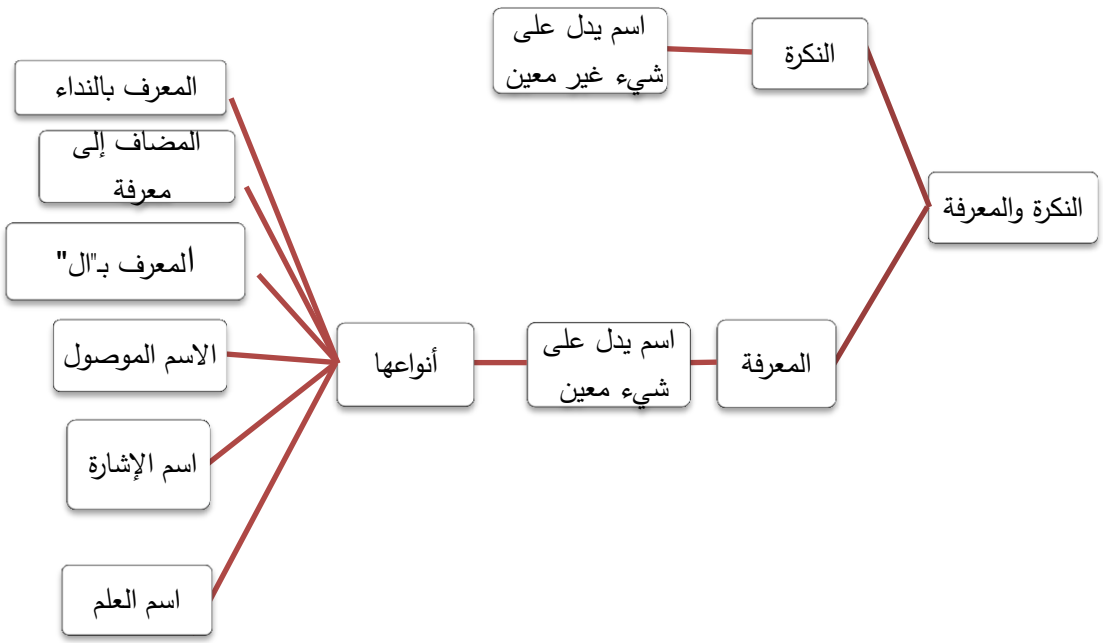

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص83.

2 أبو بكر الزبيدي، الواضح، دار جليس الزمان، ط2، 2010، ص139،140 .

خامسا: العلم:

العلَم هو كل اسم دلّ على أمر معين سواء شخص أو مكان، وهذا لتميزه عن غيره كزيد، ثانوية، ابن السراج، الجزائر، وقد اهتم به "محمد فاضل السامرائي" فعرفه وذكر أقسامه المختلفة وكيفية إعرابه.

يقول الكاتب في شأنه هو الذي "يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم، أو الخطاب أو الغيبة كخالد وفاطمة والنيل ودمشق"[1]؛ أي أنه يدل على شيء معين لا يحتاج إلى توضيحات إضافية، فالضمير (أنا) يدل على المتكلم لكن لا يمكن فهم من هو أنا إلا من خلال السياق وهذا ما يسمى بقيد التكلم، أما عند قولنا (زيد) يدل على شخص معين دون الحاجة إلى ذلك القيد، ونجد أن هذا التعريف قد تداوله معظم النحويين كـ"الأشموني" الذي يقول بأنه "اسم يعين المسمى مطلقا"[2]؛ أي أن الاسم بمجرد ذكره يكفي للتعرف على المسمّى دون الحاجة لتوضيح آخر وهذا يتفق مع ما تم شرحه مسبقا.

ثم شرع السامرائي في تقسيم العلم بناءً على معايير مختلفة مثل التركيب والاشتقاق، ومن بين هذه الأقسام المفرد والمركب حيث عرف الأول بأنه "ما ليس مركبا"[3]؛ أي يتشكل من اسم واحد فقط كزيد، بينما الثاني فيعرفه بأنه "ما تكوّن من كلمتين فأكثر"[4]؛ حيث ترتبط الكلمتان ببعضها فتشكلان معنى معينا، وهذا المركب بدوره يتفرع لعدة أقسام وهي:

المركب الإضافي الذي أقر بأنه ما تركب من "مضاف ومضاف إليه"[5]؛ فالمضاف هو الاسم الأول في التركيب، يكون غالبا نكرة ويحتاج إلى كلمة أخرى لإكمال دلالته، في حين المضاف إليه هو الاسم الثاني ومهمته تحديد معنى المضاف وغالبا يكون معرفة.

---

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 191.

2 الأشموني، حاشية الصبان، دار المكتبة التوقيفية، ج1، ص11.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص110.

4 المصدر نفسه، ص110.

5 المصدر نفسه، ص110.

أما المركب الثاني وهو المزجي يقول عنه "ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارت كلمة واحدة نحو بعلبك وسيبويه وحضر موت"[1]؛ أي أنه تركيب لغوي يتكون من جزأين يتم دمجهما معًا للخروج بمعنى جديد يختلف عن الأصلي، ثم يكمل المؤلف قائلا "وهو ممنوع من الصرف إلا إذا كان مختوما بـ(ويه) فإنه يبنى على الكسر"[2]؛ حيث أن الممنوع من الصرف ما يمنع من التنوين أو من الجر بالكسرة في الحالة العادية، لكن المركب المزدوج المختوم بويه يخرج عن القاعدة المعتادة فلا يجر بالكسرة وإنما يبنى، مثالا على ذلك الجملة الآتية: تحدثت عن سيبويه. فالاسم (سيبويه) ممنوع من الصرف ينتهي بـ(ويه) إذا يخرج عن القاعدة ويعرب اسم مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

في حين أن المركب الثالث ألا وهو الإسنادي الذي يتكون من ركنين المسند والمسند إليه، كما يعد من أهم التراكيب في اللغة العربية وذلك لأنه من اللبنات الأساسية في بناء الجمل، وفي عينة دراستنا لوحظ أن الكاتب أشار إلى أنه يتركب إما من جملة فعلية... أو جملة إسمية[3]؛ بالنسبة للجملة الأولى يسند الفعل إلى فاعله أو مفعوله على سبيل المثال:

- فتح الله

المسند: فتح (الفعل الذي يسند إلى الفاعل) .

المسند إليه: الله (الذي وقع عليه المفعول به)

أما الجملة الثانية فيسند الخبر إلى المبتدأ مثال:

الخير نازل

المسند إليه: الخير(الذي يتم الحديث عنه)

المسند: نازل (الخبر الذي يسند الى المبتدأ). هنا حدث إسناد بين الخبر(نازل) والمبتدأ (الخير).

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص110.

2 المصدر نفسه، ص110.

3 ينظر: المصدر نفسه، ص111.

وهذه الجمل بمثابة أسماء علم ركبت وأسندت بعضها إلى بعض لتشكل ما يعرف بالمركب الإسنادي.

وفيما يلي جدول يوضح تصنيف العلم حسب نوعه انطلاقا مما ورد عند "السامرائي":

نوع العلم	النوع الفرعي	ملاحظات / أمثلة
مفرد	/	يتشكل من كلمة واحدة فقط
مركب	إضافي	عبد الله
	مزجي	معد يكرب
	إسنادي	جاد الحق

سادسا: اسم الإشارة:

تعد أسماء الإشارة من أهم أدوات الربط في اللغة العربية تستعمل للإشارة إلى شيء معين، والتي تؤدي بدورها إلى توضيح المعنى وتقويته.

يقول السامرائي: "هو ما يدل على معنى بواسطة إشارة حسية باليد ونحوها إن كان المشار إليه حاضرا أو إشارة معنوية إذا كان المشار إليه معنى أو ذاتا غير حاضرة"[1] فاسم الإشارة يستخدم للإشارة والدلالة على شيء محدد، إما بواسطة إشارة حسية إذا كان حاضرا أمامنا أو بواسطة إشارة معينة إذا كان غير حاضر.

وقسّم السامرائي ألفاظ الإشارة إلى خمسة وهي:

1- المفرد المذكر: "يشار إليه ب(ذا) وتلحقه (ها) التنبيه في أوله ليكون للقريب"[2] أي عند إضافته(ها) في بدايته يصبح يستخدم للإشارة إلى شيء قريب من المتحدث، كقولنا: هذا كتاب جديد، أي الكتاب قريب من المتكلم، وإضافة كاف المخاطب إلى ذا في نهايته يصبح ذاك نحو: ذاك طالب مجتهد، وبإضافة كاف المخاطب ولام البعد تصبح ذلك للإشارة إلى البعيد وهنا مراتب الإشارة ثلاث قربى ووسطى وبعدى، فالأولى تفهم باستخدام(ذا) فقط والوسطى بكاف(ذاك) أما الثالثة بالكاف واللام(ذلك).

2- المفردة المؤنثة: وأسماؤها(ذي ،ذه، تي، تا، ذهِ) وكل هذه عند إلحاقها ب(ها)التي تأتي للتنبيه والتوضيح تتحول إلى هذه، هذي، هاتي، هاتا، ويشار إليها بالقريب أما للبعيد فتكون(تلك) بإضافة لام البعد والكاف للخطاب نحو قولنا: هذه الطالبة مجتهدة، وتلك الفتاة ذكية.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص123.

2 المصدر نفسه، ص123.

3- المثنى المذكر والمؤنث: يشار إليه بـ(ذان) وتان للرفع وذين وتين للنصب والجر وها التنبيه تجعلها للقريب (هذان، هاتان، هذين، هاتين)، وبكاف الخطاب تجعلها تكون للبعيد فتصبح دانك، تانك نحو: هاتان فتاتان ذكيتان[1]

4- الجمع المطلق: اسم الإشارة المستخدم للجمع المطلق هو أولى وبالمد يقال أولاء ويكون للجمع بنوعيه(المذكر والمؤنث) وللقريب بإلحاق ها التنبيه فيقال هؤلاء نحو: هؤلاء الطلاب مجتهدون، هؤلاء الفتيان موهوبات، أما للبعيد بإلحاقه الكاف(أولئك) ويكون للإشارة إلى الجماعة البعيدة سواء للعاقل أو لغيره نحو: أولئك النساء شجعان، وأولئك القطط يلعبون في الحديقة.[2]

5- الإشارة إلى المكان: يبين السامرائي أن(هنا) و(ثَمّ) مخصصان فلا يستخدمان للإشارة إلى أي شيء فقط المكان عندما يكون ظرفا ولا يشار بغيرهما نحو: هنا جلست البنت عكس إذا لم يكن المكان ظرفا فهناك سيشار إليه بأسماء الإشارة الأخرى نحو: هذا محترم فهذا من أسماء الإشارة التي يمكن استخدامها لغير المكان الظرفي، ومراتب الإشارة فيها ثلاثة للقريب والمتوسط والبعيد، فيقال هاهنا للقريب نحو: هاهنا جالسون، وهناك للمتوسط نحو: هناك على التل تقع القلعة القديمة، كما تستخدم أيضا للبعيد أما هنالك وثَمّ بفتح التاء يشيران إلى البعيد نحو: هنالك بدأت القصة التي أخبرتك عنها، ثَمّ تكمن الخبرة التي نريد اكتسابها.[3]

ومنه فأسماء الإشارة قسمان، قسم للقريب وقسم للبعيد، والجدول الآتي سيوضح ذلك:

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص125،126.

2 ينظر: المصدر النفسه، ص127.

3 ينظر: المصدر نفسه، ص127.

النوع	اسم الإشارة للقريب	اسم الإشارة للبعيد
المفرد المذكر	هذا	ذاك
المفردة المؤنثة	هذه	تلك
المثنى المذكر	هاذان، هذين	ذانك
المثنى المؤنث	هاتان، هاتين	تانك
الجمع المطلق	هؤلاء	أولئك

سابعا: الاسم الموصول:

اللغة العربية غنية بمفرداتها وكلماتها، وفيها نحتاج إلى تحقيق التماسك النصي والربط بين الجمل لتوضيح المعنى فلعل من الوسائل التي تساعدنا على ذلك الاسم الموصول.

يقول "جمال بن إبراهيم القرش" "الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده تسمى صلة"[1]، ومفاد هذا القول أنه كلمة غير مكتملة المعنى لوحدها فلاكتماله لابد من اتباع جملة بعدها وتسمى صلة الموصول.

في حين نجد "السامرائي" يقول: "الموصول في الأصل اسم مفعول به من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه، والأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة"[2]، ومنه فهي ربط شيء بآخر وجعله متصلا به ومعناها لا يكون واضحا بذاتها إلا بتوفر جملة تصلها بالمعنى الكامل.

ذهب "السامرائي" في قضيته هذه إلى أغراض التعريف بالاسم الموصول وأقسام الأسماء الموصولة والموصول الحرفي وما سنناقشه الآن هو أقسام الأسماء الموصولة وفي هذا الصدد صرح بأن الأسماء الموصولة قسمان مختص ومشترك، فالمختص "هو ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوز غيره"[3]؛ أي هو الشيء الذي يستخدم لغرض واحد فقط ولا يستعمل لأي غرض آخر نحو قولنا: قرأت الرواية التي رشحتها لي، أما المشترك "هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد"[4]، أي هو الذي يستخدم بلفظ واحد في صيغته لكنه يستخدم للإشارة إلى عدة معان وأشياء متعددة حسب السياق نحو قولنا: أعجبني ما صنعت، ما صنعتما، ما صنعوا فلفظ (ما) اشترك في عدة معان وقد يعني الشيء المصنوع أو شيء آخر، والموصولات المختصة ذكر بأنها ثمانية (الذي، الذي اللذان ، اللتان، الذين، الألى، التي، اللائي).

---

1 أبو عبد الرحمان جمال بنِ إبراهيم القرش، النحو التطبيقي من القرآن والسنة، دار البيضاء، ط3، 2003، ص47.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص137.

3 المصدر نفسه، ص139.

4 المصدر نفسه، ص139.

فالذي تستخدم للإشارة إلى المفرد المذكر سواء عاقلا أو غير عاقلا نحو قولنا: الرجل الذي ساعدني، الكتاب الذي قرأته. كما أشار السامرائي إلى أن الذي أداة تربط المعرفة بالجملة مثلما تربط الاسم المفرد بوصفه، إضافة إلى أنها تستخدم للعهد والجنس فالعهد معنى الإشارة إلى شيء معروف لدى السامع والجنس إلى شيء معين.

التي: وتستعمل للمفردة المؤنثة سواء كانت عاقلة نحو: الفتاة التي نجحت في الامتحان مجتهدة. أو لغير العاقل نحو: الشجرة التي زرعناها نمت بسرعة، واستعمالها لجماعة غير العاقلين نحو: الكتب التي اشتريتها مفيدة[1].

اللذان: "للمثنى المذكر عاقلاً أو غير عاقل ويكون بحذف الياء من الذي والإتيان مكانها بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر"[2] ومفاد هذا أن اللذين تستخدم للمثنى المذكر العاقل وغيره وهي مشتقة من الاسم الموصول المفرد الذي حيث يتم تعديلها عند التثنية بإزالة الياء وإضافة الألف في حالة الرفع (اللذان) أو الياء في حالة النصب والجر (اللذين) نحو قولنا: نجح الطالبان اللذان اجتهدا، رأيت الطالبين اللذين اجتهدا مررت بالطالبين اللذين اجتهدا.

اللتان: وهي للمثنى المؤنث وينطبق عليها ما قلنا عنه في اللذان نحو قولنا: الطالبتان اللتان فازتا في المسابقة حصلتا على جوائز

الذين: وتكون لجماعة الذكور العقلاء خاصة وهي ثابتة في جميع الحالات فيتغير شكلها بتغير موقعها في الجملة وبعض العرب كانوا يفرقون بين رفع الذين فيجعلونه الدون ونصبه وجره يبقونه الذين.

الألى: تستعمل للجمع مطلقا للعاقل ولغيره مذكرا أو مؤنثا، واستعماله لجماعة الإناث قليل وتعرف كلمة الألى بأنها تأتي بمعنى الذين وغالبا ما تكون في الشعر القديم[3].

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 140، 141.

2 المصدر نفسه، ص141.

3 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان ، ص141_ 143.

اللاتي: "فهي جمع (التي) وتكون للعاقل وغيره، بخلاف(الذين) فإنه مختص بالعقلاء خاصة أو ما نزل منزلتهم وإنها شبيهة بلفظ جمع المؤنث، ويجوز حذف الياء فتقول جاءني اللات فعلنَ"[1] أي مفردها التي وتستخدم للإشارة إلى جمع المؤنث سواء كان عاقلا أو لغير العاقل نحو قولنا: النساء اللاتي صمّمن المشروع، كما يجوز حذف الياء فيها ففي حالة ثبوتها تكون مبنية على السكون وفي حال حذفها تكون على الكسر.

اللائي: "استعمل لجمع التي أيضا فقد مثل لها بقوله عادت اللائي ذهبن"[2] فحال إعرابها مثل ما ذكر في اللاتي وتستخدم بشكل أقل، كما نلاحظ فرق بين اللاتي واللائي فالأولى تكون للإناث والثانية للذكور قليلا، وقليلة الاستعمال عكس اللاتي أكثر شيوعا.

أما الموصولات المشتركة فهي ستة (من، ما، ذو الطائية، إذا، أي) فإذا ما نظرنا إلى: **مَنْ** نجدها تستخدم للعاقل، بينما هناك الحالات التي يمكن فيها استخدامها لغير العاقل وهي "أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل"[3] أي مفاد هذا أن يعامل غير العاقل كما لوكان عاقلا بسبب قربه من صفات العاقل مثل: فمنهم من لا ينطق، وعندما يكون هناك تعميم يشمل العاقل وغير العاقل معا فتستخدم من لجمعهما نحو: ومنهم من ينفعك ومنهم من يضرك، وآخرهم "أن يقترن غير العاقل على العاقل في عموم فصل"[4] أي عندما يذكر العاقل وغير العاقل في سياق واحد ومع تفصيل يميز بينهما

ما: "وتقع على ذوات مالا يعقل وعلى صفات من يعقل"[5] أي بمعنى تقع للعاقل ولغير العاقل نحو قولنا: ما أنت إلا كريم أي صفتك الكرم، وتكون مبنية على السكون.

1المصدر نفسه، ص142.

2 المصدر نفسه، ص144.

3 المصدر نفسه، ص146.

4 المصدر نفسه، ص146.

5 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان ، ص147.

أل: يقول السامرائي في شأنها "ذهب الجمهور إلى أن(أل) الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصول ويعنون بالصفة الصريحة اسم الفاعل واسم المفعول، وقيل الصفة المشبهة أيضا"[1] ومنه فهي تأتي بمعنى الذي، التي، والذين ومعناها يفهم من سياق الجملة وتستخدم مع اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة(الصفة الصريحة)، كما يستدل على اسميتها بأمور منها عود الضمير عليها نحو قد أفلح المتقي ربه فهنا كلمة المتقي فيها أل التعريف وعندما عاد الضمير ربه كان عائدا إلى المتقي، وهذا يشير إلى أن (أل) ليست مجرد أداة بل اسم قائم بذاته، وهناك من ذهب إلى أنها حرف وهو الأخفش

ذو الطائية: وهي بمعنى الذي وتكون للعاقل ولغير العاقل وبلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا نحو قولنا: تكرم ذو فاز، ذو فازت، ذو فازا.

ذا: وتستعمل موصولة إذا سبقت بـ(ما) أو (من) الاستفهاميتين فلا تأتي مستقلة بذاتها نحو: ماذا تريد؟ فما استفهامية وذا موصولة بمعنى الذي وقد تكون جزءا من أداة الاستفهام بمعنى أنها تندمج مع من أو ما لتشكل أداة استفهامية واحدة مثل من ذا؟ أو ماذا؟ نحو قولنا: من ذا قابلت؟ حيث من وحدها هي أداة الاستفهام وذا مجرد أداة زائدة وقد يكون المعنى من الذي قابلته؟ حيث من استفهامية وذا اسم موصول بمعنى الذي.

أي: تستعمل للعاقل ولغير العاقل ويتحدد معناها بناءً على ما تضاف إليه تُبنى في حالة واحدة فقط وهي إذا كانت مضافة وصلتها جملة إسمية ومبتدأها ضمير محذوف نحو: يحفزني أيهم ناجح وتعرب في ثلاث حالات وهي أن تضاف ويذكر صدر صلتها وأن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، ولا تضاف ولا يذكر صدر صلتها[2].

وقبل تقديم المخطط الآتي الذي يلخص تقسيم الأسماء الموصولة تجدر الإشارة بنا إلى أن الكاتب أفرد الحديث عن صلة الموصول لاحقا فخصها بعنصر مستقل مؤكدا على حتمية توظيفها بعد الاسم الموصول لإتمام معنى الكلام:

---

1 المصدر نفسه، ص 149، 150.

2 ينظر: المصدر نفسه، ص151_ 154.

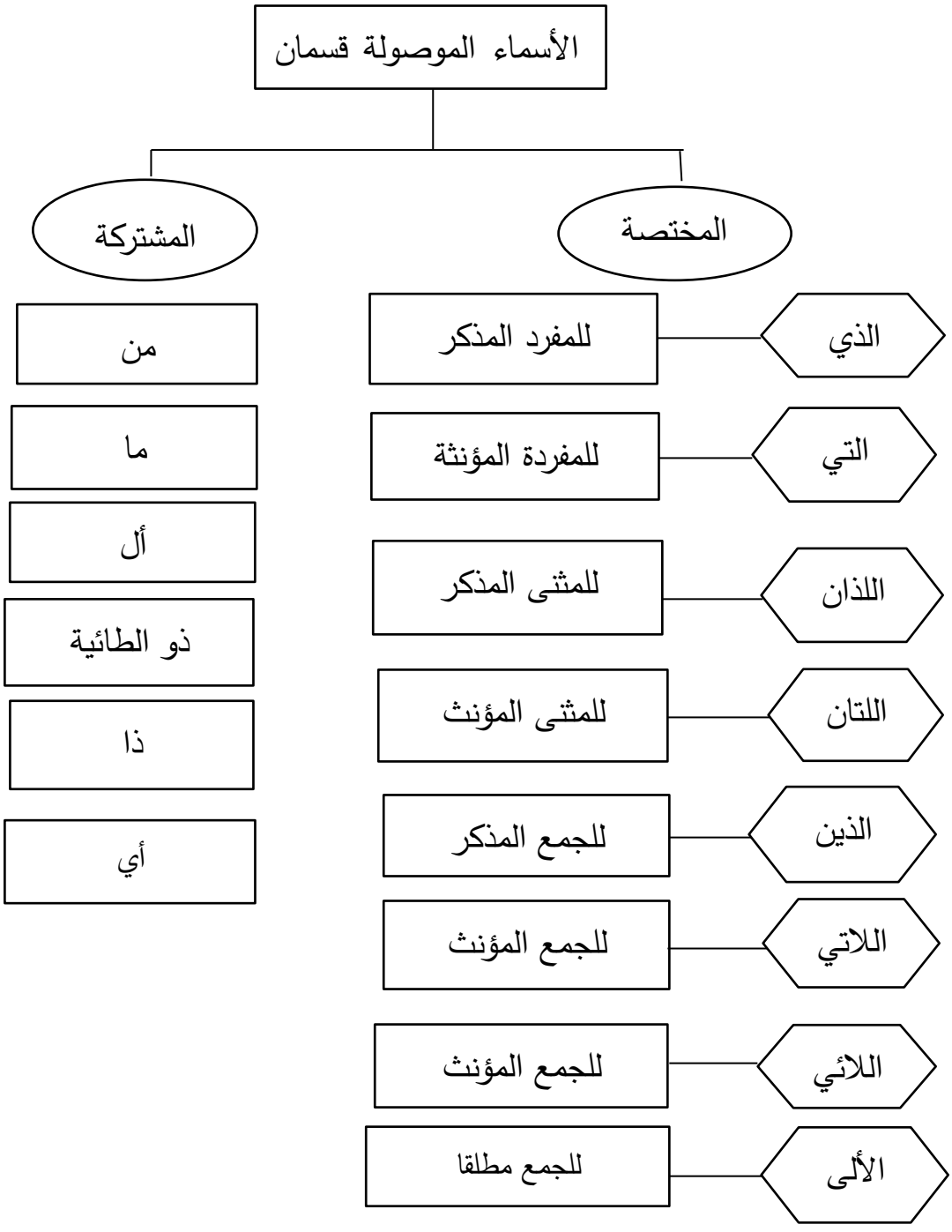
الأسماء الموصولة قسمان
المختصة
المشتركة
الذي
للمفرد المذكر
التي
للمفردة المؤنثة
اللذان
للمثنى المذكر
اللتان
للمثنى المؤنث
الذين
للجمع المذكر
اللاتي
للجمع المؤنث
اللائي
للجمع المؤنث
الألى
للجمع مطلقا
من
ما
أل
ذو الطائية
ذا
أي

II: الأسماء في حالة التركيب:

أولا: المرفوعات:

المرفوعات هي الأسماء الملازمة لحالة الرفع بناء على العوامل النحوية التي تسبقها في الجملة، فلا ترفع بطريقة عشوائية بل لديها أسباب مختلفة من بينها: الابتداء أو دخول أدوات معينة.

1- المبتدأ والخبر:

المبتدأ والخبر من المسائل النحوية التي لقيت اهتماما كبيرا من لدن علماء النحو قديما وحديثا، فهما ركنان أساسيان في الجملة الإسمية. وقد عرض "محمد فاضل السامرائي" هذه القضية في كتابه "النحو العربي أحكام ومعان" فأفرد لها مساحة واسعة، وأدرج تحتها عدة عناصر تتعلق بأقسام كل منها، وأوجه التقديم والتأخير، والحذف وغيرها من عناصر ثانوية.

يعرف المبتدأ على أنه "اسم مرفوع يقع في أول الجملة مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر نحو الحق منصور"[1]؛ إذ أن لفظ (الحق) مبتدأ لأنه وقع في بداية الكلام وهو اسم مرفوع، وهذا راجع لعدم وجود عوامل تعترضه فتأثر في إعرابه وتغير علامته، كما أنه محكوم عليه باتباع المعنى الذي يوضحه الخبر وهو هنا (منصور).

أما الخبر فأقر الكاتب بأنه "اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ ويتمم معنى الجملة الأساسي"[2]؛ كما ذكرنا في المثال السابق بأن (منصور) هو الخبر، وهذا لوقوعه في الركن الثاني من الجملة واتمامها معنى الحق أي المبتدأ فتصبح الجملة كاملة المعنى وهو أنّ الحق دائما منتصر ومؤيد.

وفي سياق متصل أشار "ابن عصفور" لهذه القضية قائلا "المبتدأ هو الاسم، أو ما هو في تقديره المجهول أولا الكلام لفظا أو نية على الوصف المتقدم، والخبر هو الجزء المستفاد من

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص168.

2 المصدر نفسه، ص173.

الجملة الابتدائية"[1]؛ أي أن المبتدأ اسم مرفوع قد يكون ظاهرا في بداية الجملة، أو مستترا مقدر فلا يذكر بوضوح، أما الخبر فمعلومة تضاف للمبتدأ لكي يكون المعنى مفهوم.

من بين القضايا المتعلقة بالمبتدأ والخبر التي ناقشها المؤلف قضية الحذف وسنخصها بالتحليل والدّراسة، حيث قسمّها إلى شقين رئيسيين هما: الحذف جوازا والحذف وجوبا.

نجد أنه أجاز حذف كل من المبتدأ والخبر مع إمكانية حذف الأول بمفرده في جملة وحذف الثاني في جملة أخرى، كما صرّح بحذف كليهما في جملة واحدة، والملاحظ أنه وضع لهما الشرط نفسه، فلإجازة هذه الحالات يجب العثور على دليل يدل عليهما وهذه ما تسمى بالقرينة الدالة على المبتدأ والخبر[2]. ويظهر أنه فسّر قوله بآيات قرآنية كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [سورة القارعة : الآية 10] حيث أن (نار) خبر لمبتدأ محذوف جوازا، وهذا راجع لوجود قرينة سابقة تدل عليه (هي)، بينما في حذف الخبر استدل بقوله تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة البقرة : الآية 140] حيث أن (الله) خبر للمبتدأ (أعلم) الذي حذف جوازا لوجود دليل يدل عليه وهو (أعلم).

وفي حالة حذف المبتدأ والخبر معا يمكن توضيحه بالمثال التالي: هل الجامعة بعيدة؟ نعم. الإجابة تضمنت حذف المبتدأ والخبر ويتم استنتاجهما من السياق، كما يمكن أن نقول: نعم الجامعة بعيدة .

بينما الشق الثاني من هذه الظاهرة هو الحذف وجوبا ويظهر أن السامرائي قد وضع عدة مواضع مختلفة يجب فيها الحذف للمبتدأ والخبر.

بداية بالمبتدأ والذي له أربع حالات حسب قوله "إذا كان الخبر في الأصل نعت قطع عن النعتية إلى الرفع وهذا في معرض المدح أو الدم أو الترحم"[3]؛ أي عند ورود الخبر الذي كان

1 ابن عصفور، المقرب، ج1، رفع المساهمة، ط1، 1972، ص82.

2 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 199.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص201.

في أوله وصف لأمر ما، ثم أصبح في الجملة يرفع كما يرفع الخبر العادي يحذف مبتدأه وحدد حالاته فعند الذم قال "اجتنب خالدا اللئيمُ"[1]؛ نلاحظ أن كلمة (اللئيم) في الأصل نعت (اجتنب خالدا اللئيمَ)، وبعد القطع أي اعطاء النعت حكم جديد أصبح مبتدأه محذوف وجوبا فأصلها (اجتنب خالدا، هو اللئيمُ).

ومن المواضع التي ذكرت "أن يكون الخبر مخصوصا بالمدح أو الذم بعد (نعم) أو (بئس) مؤخر عنهما"[2]؛ أي في حالة استخدام الخبر لتوضيح الشيء أو الشخص الذي يراد مدحه أو ذمه في الجملة، مع وجود فارق بين (نعم) أو (بئس) والخبر، ويتبين هذا في الجملة التالية: نعم الرجل زيد، الممدوح هو (زيد) ويسمّى المخصوص بالمدح ويعرب خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو) فيكون تقدير الجملة (نعم الرجل هو زيد) وتم حذف المبتدأ لوجود الخبر المخصوص بالمدح (زيد).

كذلك أضاف "أن يكون الخبر صريحا في القسم، وصراحته تتحقق بأن يكون معلوما في عرف المتكلم والسامع أنه يمين"[3]؛ بتعبير آخر يتحقق هذا الموضع عندما يكون الخبر واضحا بأنه قسم، حيث السامع والمتكلم يدركان الجملة بأنها يمين دون الحاجة إلى شرح وتوضيح آخر، فيتوجب حذف المبتدأ لاجتناب التكرار وبذلك يتحقق الإيجاز والبلاغة في التعبير.

أما الموضع الأخير فيقول الكاتب في شأنه "أن يكون الخبر مصدرا نائب عن فعله"[4]؛ بمعنى أن يكون الخبر اسم مصدري يدل على معنى الفعل نفسه.

هذا وذكر مواضع حذف الخبر وجوبا بكونها تتحقق عندما "يكون المبتدأ مسبوقا بـ(لولا) الامتناعي، والخبر دال على كون مطلق أو كون عام"[5]؛ أي يدل على كون عام دون قيد الزمان، المكان أو الصفة، وللتوضيح أكثر نأخذ المثال التالي : لولا الحضارة ما سعد البشر

1، المصدر نفسه، ص201.

2 المصدر نفسه، ص201.

3 المصدر نفسه، ص201.

4 المصدر نفسه، ص203.

5محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان ، ص203.

ف(لولا) تعرب حرف امتناع لوجود مبني على السكون لا محل له من الإعراب، بينما (الحضارة) فمبتدأ خبره محذوف وجوبا تقدير موجود وهذا للوجود الفعلي للحضارة، هنا يفهم الخبر دون الحاجة لإظهاره وذكره صراحة لانعدام فائدة المخاطب منه.

ومن بين المواضع كذلك ذكر "أن يكون المبتدأ صريحا في القسم"[1]؛ حيث أن أسماء القسم تشمل عمر، يمين، أيمن وورودها في الجملة يؤدي إلى الاستغناء عن الخبر، وخير مثال على ذلك ما استدل به الكاتب من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[سورة الحجر : الآية 72] ف(عمر) مبتدأ مرفوع بالضمة وقد جاء في حالة قسم صريح فنكمل ونقول خبره محذوف وجوبا تقديره (قسمي) وتوجب هذا لأن الكلام مألوف عند السامع فيفهم دون التصريح به.

ويواصل في عرضه للمواضع ويقول "أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية"[2]؛ إذ أن واو المعية هي التي تفيد المشاركة في الفعل، فتجعل المعنى مكتملا دون الحاجة إلى ذكر الخبر فالسياق يدل عليه.

ثم ينتقل للحديث عن موضع أخير يتمثل في "أن يكون المبتدأ مصدرا، أو اسم تفضيل مضاف إلى مصدر، وبعده حال سد مسد الخبر"[3]؛ فيقصد بالأول أن يكون المبتدأ يدل على حدث مثل صبر، قراءة، تأليف، وتتضمن جملته على حال تصف الفاعل أو المفعول به، فتمنع الخبر عن الظهور وتقوم بعمله، على سبيل المثال: تأديبي الغلام مسيئا، حذف الخبر وجوبا لأن (تأديب) مصدر، وهو مبتدأ والغلام مفعول به للمصدر، أما (مسيئا) فحال عوضت الخبر المحذوف. أما مقصده من الثاني أن يكون المبتدأ فيه اسم تفضيل المصاغ عادة على وزن (أفعل) يتبعه المصدر ثم الحال التي تحل محل الخبر، مثل: أتم تبييني الحق منوطا بالحكم حذف الخبر وجوبا بناء على القاعدة النحوية فحلت محله الحال (منوطا) لتسد مسده.

1 المصدر نفسه، ص204.

2 المصدر نفسه، ص205.

3 المصدر نفسه، ص205.

فيما يلي جدول يوضح مجمل ما ذكرنا:

العنصر	التعريف	مواضع الحذف وجوبا	مواضع الحذف جوازا
المبتدأ	اسم مرفوع يقع في أول الجملة	1/ إذا كان الخبر في الأصل نعت 2/ إذا كان الخبر مخصوصا بالمدح أو الذم بعد (نعم) أو (بئس) مؤخر عنهما 3/ إذا كان الخبر صريح في القسم 4/ إذا كان الخبر مصدر نائب عن فعله	عند ورود قرينة تدل عليهما في الجملة
الخبر	لفظ يكمل معنى المبتدأ	1/ إذا كان المبتدأ مسبوق بـ(لولا) الامتناعية والخبر يدل على الوجود 2/ إذا كان المبتدأ قسم صريح 3/ إذا وقع بعد المبتدأ واو المعية 4/ إذا كان المبتدأ مصدرا أو اسم تفضيل وقع قبله مصدرا وبعده حال	

2- الفاعل:

هو أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية وبه تكتمل الجملة، وتكمن أهمية دراسته في كونه عنصرا أساسيا في بناء المعنى وتوضيحه.

يقول "ابن جني" "اعلم أن الفاعل عند اهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"[1]، ومنه فهو كل اسم مرفوع يأتي بعد الفعل وينسب إليه القيام بالفعل. هذا وعرفه السامرائي بقوله: "هو ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به"[2]، فالفاعل هو المسند للفعل سواء كان صادرا منه أو قائما به وهذا لربما يشبه تقريبا ما تطرقنا إليه في التعريف السابق "لابن جني"، وإذا ما نظرنا في هذه القضية نجد أن السامرائي قد تطرق فيها إلى تعريف الفاعل، حكمه، تأخيره عن عامله، وجوب تقديمه على المفعول به، ووجوب تقديم وتأخير المفعول به عليه وعلى الفعل وغيرها من العناصر الأخرى. وما سنناقشه في عينة دراساتنا هذه هو حكمه وتأخيره عن عامله.

فحكمه قد قال في شأنه: "حكم الفاعل الرفع وقد يجر لفظا بإضافة المصدر إليه، وقد يجر بحرف الجر الزائد"[3]، فالمعروف الفاعل مرفوعا دائما ولكن "السامرائي" ذكر أن الفاعل قد يظهر مجرورا في اللفظ، إذا أضيف المصدر إلى فاعله نحو قولنا: سرني نجاح محمدٍ فـ(نجاح) مصدر مضاف و(محمدٍ) مضاف إليه مجرور لفظا لكنه في المعنى من قام بالفعل هو محمد(الفاعل)، كما يأتي مجرور أيضا بحرف جر زائد نحو قولنا: ما جاء من رجل، فرجل هنا مجرور لفظا بسبب(من) لكنه في المعنى فاعل للفعل جاء.

أما عن تأخيره عن عامله، فـ"السامرائي" يبين أنه لا يمكن أن تبنى جملة فعلية كاملة صحيحة من دون فاعل لأن الفعل وفاعله ركنان أساسيان في بناء الجملة، فإذا كان الفاعل

1 ابن جني، اللمع في العربية، دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن، ص، 33.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص361.

3 المصدر نفسه، ص363.

موجودا تم ذكره في الجملة فلا حاجة لتقدير شيء، وإن لم يذكر فيعد ضمير مستتر يفهم من السياق مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ [سورة الرعد : الآية26] فالفاعل هنا ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة الله.

ثم يذهب إلى ما اشترطه جمهور النحاة وهو أن يكون الفاعل متأخرا عن عامله، وإذا وجب قدومه على الفعل فإنما سيصبح مبتدأ وما بعده خبر نحو: زيد جلس وأما ما أجازه الكوفيون هو تقديم الفاعل على عامله.[1]

ونستنتج مما سبق أن الفاعل له دور مهم في بناء الجملة وتحديد معناها فلا تبنى جملة فعلية صحيحة من دونه لكونه عنصرا أساسيا ومهما فيها مما يزيدها دقة ووضوح، وحكمه هو الرفع ولكن قد يرد مجرورا أيضا وقد يتأخر عن عامله وذلك وفق شروط تتوافر فيه.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص364،363.

3- نائب الفاعل:

المعلوم أن الجملة الفعلية تتكون من فعل وفاعل ومفعول به إلا أن هناك حالات يحذف فيها الفاعل ويعوضه عنصر آخر يسمّى بنائب الفاعل وقد عني به "محمد فاضل السامرائي" فدرس أقسامه، وما ينوب عنه وأشار إلى تغيير شكل المسند له، كما تطرق في هذه الجزئية إلى أغراض حذف الفاعل وحكم الماضي الثلاثي المعتل العين ودرسه في حالة وروده على وزن (افتعل) أو (انفعل).

بداية ذكر المؤلف تعريف نائب الفاعل وقال "هو المسند إليه بعد المبني للمجهول أو شبهه"[1]؛ إذ أن المبني للمجهول هو كل فعل ماضي أو مضارع لا يعلم فاعله؛ أي فاعله محذوف في الجملة فيحل محله المفعول به مع أخذ حكمه الإعرابي وهو الرفع ويسمّى نائب الفاعل، أما شبهه يقصد به اسم المفعول، ويمكن توضيحه بالمثال التالي: يكرم المجتهد. نلاحظ أن هذه الجملة مبنية للمجهول لأن من قام بالفعل غير معلوم، وعلى هذا تعرب (يكرم) فعل مضارع مبني للمجهول وعلامة رفعه الضمة، أما (المجتهد) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وقد ذكر ما سبق "ابن مالك" في الخلاصة المشهورة بالألفية حيث قال:

" يَنُوبُ مَفعُولٌ بِهِ عَن فَاعِلِ فِيما لِهُ كَنيلَ خَيرُ نَائِلَ"[2]

المقصود من البيت أن المفعول به يحل محل الفاعل فيصبح نائب عنه، إذ يقع عليه الفعل ويأخذ كافة أحكام الفاعل.

يقسّم الكاتب نائب الفاعل إلى ثلاثة أقسام فيقول "اسم صريح وضمير ومصدر مؤول فالصريح نحو (يُحَبّ المجتهدُ)، وإما منفصل نحو (ما يُكرَم إلا أنا)، وإما مستتر نحو (أكرَم

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص386.

2 ابن مالك، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، دار مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2004، رقم البيت 242، ص17.

ونُكرَم، وزهير يكرم، وفاطمة تُكرَم)، والمؤول نحو (دُري، أن القطار قادم)"[1]؛ حيث أن جملة (يحب المجتهد) تضمنت نائب فاعل ظاهر وهو (المجتهد)، أما الضمير فجاء متصل مثل التاء في(أكرمت)، ومنفصل كما يرد في جملة (ما يكرم إلا أنا)، فـ(أنا) ضمير منفصل في محل رفع نائب فاعل، وبالنسبة للمستتر فيقدر ويمكن استنتاجه من السياق مثال على ذلك (فاطمة تكرم) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، بينما المؤول يحل محل المصدر المفرد في الجملة.

أظهرت عينة الدراسة أن هناك تنوع في نائب الفاعل من حيث الشكل مما يعكس تعدد طرق إيصال المعنى المقصود في اللغة العربية.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص388.

4- الحروف المشبهة بليس:

من بين النواسخ في اللغة العربية (كان وأخواتها)، نجدها في الجملة الاسمية وتؤدي دورا مهما، من بينهم نذكر (ليس) فهي تعمل عمل كان ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، هذه الأخيرة لديها أحرف تشترك معها في بعض الوظائف النحوية ولهذا سميت بالحروف المشبهة بليس، حيث حظيت باهتمام "محمد فاضل السامرائي" فقام بدراستها ذاكرا الاختلافات الحاصلة في استخدامها بين أهل الحجاز وأهل تميم، كما ناقش شروطها ودرس العطف على خبرها وحالتها عند دخول الباء عليه وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة.

بالنظر إلى ما طرح نجد أن بعض القضايا تفرض نفسها للنقاش كالمتعلقة بالخلاف وزيادة الباء في خبرها، قال في شأنها المؤلف "من الحروف نوع يشبه الفعل (ليس) في معناه وهو النفي وفي عمله وهو النسخ فيرفع الاسم وينصب الخبر. وبهذه المشابهة يعد من أخوات (ليس) مع أن ليس فعل وهذه أحرف وأشهر هذه الأحرف ما ولا ولات وإن"[1]؛ ومفاد القول أن الأحرف الأربعة تتبع الفعل (ليس) في أمرين، من حيث المعنى إذ تفيد النفي والربط بين المبتدأ والخبر، ومن حيث العمل وهو الحركة الإعرابية أي التغير الذي يحدث على آخر الكلمة إذ يرفعوا المبتدأ و ينصبوا الخبر، وكل ما قيل يمكن توضيحه بالمثال التالي:

أ_ ما المعلمُ غائبًا

ب_ ليس المعلمُ غائبًا

الجملتان (أ) و(ب) متوافقتان في المعنى وهو نفي غياب المعلم فتعلق المبتدأ (المعلم) بالخبر (غائبا) إذا (ما) لحقت ليس في المعنى، كما أنهما متوافقتان في العمل فـ(ما) رفعت المبتدأ ونصبت الخبر وهذا ما حدث مع (ليس) فنقول حدث توافق في العمل.

ويمكن تدعيم رأيه بما ذكره "علي أبو المكارم" حيث "يلحق بعض النحويين بكان في العمل عددا من الحروف، لأنها تعمل عملها من ناحية ولأنها تشبه إحدى أخواتها _ وهي ليس

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 238.

_ في دلالتها على النفي من ناحية أخرى"[1]؛ إذ أن الذين ألحقوا الحروف بالناسخ (كان) انطلقوا من تشابههم في العمل أي رفع المبتدأ ونصب الخبر، وبالفعل (ليس) لتشابههم في النفي ثم أكمل قائلا "وهي بذلك تشبه (ليس) في الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية معا، في حين يقتصر شبهها بكان على الوظيفة النحوية وحدها ولهذا آثرنا جعلها ملحقة بـ(ليس) لما بينهما من تشابه وظيفي وتماثل دلالي والحروف الملحقة بليس أربعة هي: (ما) و(لا) و(لات) و(إن)"[2]؛ حيث أنه يؤكد على اقتصار هذه الأحرف على الفعل ليس فقط لأنها تتبعها في الوظيفة ويقصد العمل، وفي الدلالة أي المعنى وهذا ما تمّ ذكره سابقا.

هذا وأقرّ الكاتب بوجود اختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم فيما يخص الأحرف، وخصّ بالدراسة الحرف (ما) فأورد قائلا "لغة أهل الحجاز إعمالها ولغة بني تميم إهمالها"[3]؛ والمقصود منه أن أهل تميم تجاهلوا الحرف (ما) في الجملة، فيعربون المسند إليه مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة، والمسند هو خبر المبتدأ مرفوع، فهذا الحرف بالنسبة لهم زائد لا يؤثر في الإعراب، أما أهل الحجاز فعملوا به وظل الحرف يعمل عمل ليس إذ ينفي ويرفع وينصب والملاحظ أن "السامرائي" تبنى وجهة نظر أهل الحجاز وما يعزز هذا قوله "والأحسن الأخذ بلغة الإعمال لأنها اللغة العالية، لغة القرآن وأكثر العرب"[4]؛ ويقصد بالعالية الفصيحة والبليغة التي تتمتع بمستوى عال من الوضوح.

كما يتشابهان في المعنى والعمل يتشابهان في دخول الباء على الخبر حيث يقول المؤلف "تدخل الباء الزائدة على أخبار (ليس) و(ما) لتأكيد النفي وتقويته"[5]؛ على سبيل المثال:

- ليس الجو ببارد. (الباء) زائدة و (بارد) اسم مجرور بها في محل نصب خبر (ليس)

وبإبدال (ليس) بـ(ما) نقول:

---

1 علي أبو المكارم، الجملة الإسمية، دار المختار، القاهرة، ط1، 2007، ص110.

2 المرجع نفسه، ص110.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 238.

4 المصدر نفسه، ص239.

5 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص242.

- ما الجو ببارد. تعرب (الباء) حرف جر زائد و(بارد) خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. فدور (ما) و(ليس) في الجملتين هو التأكيد على نفي برودة الجو.

كما أشار إلى "زيادة الباء قليلا في خبر لا"[1]؛ كما في جملة (لا طالب بكسول) والمعنى هو انعدام تام لوجود طالب كسول فبإدخال الباء على الخبر تأكد النفي.

يتضح أن السامرائي حرص على دراسة أهم النقاط المتعلقة بقضية الأحرف المشبهة بليس فرصد أدق التفاصيل التي تساهم في صيانة اللغة موضحا مدى عمق الإجتهاد اللغوي من لدن النحاة نتيجة لتضاربهم في الآراء.

1المصدر نفسه، ص243.

ثانيا: المنصوبات:

يحدث النصب في العربية نتيجة لتغير موقع الاسم أو دخول حروف ناصبة عليها فهذا الباب يعد من أكثر أبواب النحو من حيث أنواعه وتنوع استعمالاته.

1- المفعول به:

تنقسم الجملة إلى نوعين، إسمية وفعلية، ولكل منها مكونات أساسية، فالجملة الفعلية تشمل الفعل والفاعل والمفعول به. ونخص بالدراسة العنصر الأخير، حيث درسه محمد فاضل السامرائي في كتابه مبينا تعريفه، حكمه، وأقسامه بالإضافة إلى تقديمه، تعدي الفعل إلى مفعولين وحذفه وغير ذلك من العناصر.

عرف المؤلف المفعول به قائلا "هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل إثباتا أو نفيا فالإثبات نحو (بريت القلم) والنفي نحو (ما بريت القلم)"[1]؛ أي هو الذي يؤثر فيه الفعل فيستقبل ما قام به الفاعل سواء بالإثبات أو النفي، حيث أن الجملة الأولى فعلها مثبت (بريت) ومن أنجزه الفاعل المستتر (أنا) ليقع على القلم ويسمى مفعول به منصوب، والجملة الثانية فعلها (بريت)، مسبوق بأداة النفي (ما) فأصبح منفي، والفاعل نفسه أي مستتر تقديره (أنا) ووقع على المفعول به (القلم) منصوب، والملاحظ أن على الرغم من اختلاف الحالتين إلا أن المفعول به لم يتغير سواء في الجملة المنفية أو المثبتة.

ويذهب "الزمخشري" إلى تعريفه قائلا "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيدٌ عمرًا، وبلغت البلد"[2]؛ حيث أن فعل الفاعل هو (ضرب) و(بلغت) وقعا على (عمرا) و(البلد) ليتم إعرابهما مفعول به منصوب فهما من تأثرا بالفعل، يتوافق هذا مع ما ذكر سابقا.

أما عن حكم المفعول به فقد أشار الكاتب إلى "وجوب نصبه"[3]؛ إذ يؤكد على ضرورة نصبه وعلامة النصب هي الفتحة، وقد درس كبار العلماء حكمه بشكل مفصل فيوضح أحدهم

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص407.

2 الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار عمار، عمان، ط1، 2004، ص60.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص407.

بأنه "يجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل إظهاره، أو لازم إضماره"[1]؛ فبالرغم من اختلاف عامل النصب إلا أن حركته لا تتأثر ويبقى منصوبا.

في حين أن علامة النصب الأصلية حسب رأي الكاتب تنوب عنها "الكسرة وذلك في جمع المؤنث السالم نحو علمت الطالبات"[2]؛ إذ أن الطالبات مفعول به منصوب لكن بغير الفتحة لأنها ليست مفرد بل جمع طالبة، فينصب بالكسرة عوضا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

كما تبدل بـ "الألف في الأسماء الخمسة نحو علمتُ أخاكَ"[3]؛ فأخاك مفعول به وقع عليه الفعل (علم) وكلمة (أخ) تعرب بالحروف إذ نقول مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة.

وتعوض الفتحة بـ"الياء في المثنى وجمع المذكر السالم"[4]؛ وهذا كقولنا:

- حضرت حصتين. فـ(حصتين) مفعول به وقع عليه فعل الحضور وهي جمع لحصة وحصة أخرى أي اثنين ولهذا فهي مثنى تنصب بالياء، أما عند قولنا:
- كافأ الأستاذ المتميزين. تصبح (كافأ) فعل، و(الأستاذ) من قام به أي الفاعل و(المتميزين) من وقع عليهم الفعل و عددهم أكثر من اثنين، كما قام مقام الفتحة ياء فنقول عنه جمع مذكر سالم إذا (متميزين) هي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

ثم انتقل الكاتب الى دراسة أقسام هذه القضية النحوية فصرح بأنه قسمان "ظاهر نحو (فتح سعدٌ العراقَ)، وضمير، وهو قسمان متصل نحو (أكرمتك وأكرمتهم) ومنفصل نحو قوله تعالى إِيَّاكَ نَعْبُدُ"[5]؛ ومنه فالصريح هو الواضح والبارز في الكلام كـ(العراق) بينما المتصل من

1 الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص60.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص407.

3 المصدر نفسه، ص407.

4 المصدر نفسه، ص407.

5 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعلن، ص407.

الضمير فهو (الكاف) لارتباطه المباشر مع الكلمة والمنفصل هو (إياك) حيث أنه ضمير بارز لا يرتبط بكلمة اخرى مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

يوضح الجدول أدناه المحاور التي شملتها عينة الدراسة :

العنصر المدروس	المضمون
تعريف المفعول به	اسم يقع عليه فعل الفاعل
علامته الأصلية	الفتحة
علاماته الفرعية	الكسرة مع جمع المؤنث
	الألف مع الأسماء الستة
	الياء مع جمع المذكر السالم و المثنى
أقسامه	ظاهر
	ضمير متصل أو منفصل

2- المفعول المطلق:

يقدم الكاتب رؤية شاملة ودقيقة حول المفعول المطلق، حيث يناقش سبب تسميته، ذاكرا تعريفه، ناصبه، أنواعه، والنائب عن المصدر، وغيرها من المواضيع المرتبطة به.

نتطرق في عينة دراستنا إلى ما قاله "السامرائي" حول سبب التسمية فلقد "سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق عن القيود أي غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها"[1]؛ أي هذا النوع من المفاعيل لا يحتاج رابط نحوي ليؤدي دوره في الجملة، فهو حر في تركيبه على غرار المفاعيل الأخرى، كالمفعول به والمفعول فيه وهذا ما فسره "السيوطي" قائلا "إنما سمي مفعولا مطلق لأنه لم يقيد بحرف جر، كالمفعول به وله وفيه ومعه"[2]؛ حيث أن المفعول به مقيداً بكونه مفعول لفعل، والمفعول لأجله يأتي مؤولاً بحرف جر والمفعول فيه يرتبط بحرف جر يدل على الزمان أو المكان، أما المفعول معه فيقيد بالواو الدالة على المصاحبة، ويبقى المطلق مستقلاً بذاته يأتي بعد الفعل مباشرة دون قيد.

أما من حيث التعريف فقد ذكر المؤلف بأنه "مصدر فضلة يذكر بعد فعل من لفظه تأكيدا لعامله أو بيانا لعدده، أو بيانا لنوعه"[3]؛ ومفاد القول أن المفعول المطلق مصدر يأتي بعد فعل من لفظه، فقد يستخدم لتأكيد الفعل كما في (ضحكت ضحكا) أو لبيان عدد مرات وقوعه كما في (ضحك الطفل ضحكتين)، أما لتوضيح نوعه نقول (ضحكت ضحكة الطفل).

من خلال ما سبق يتبين وجود توافق في الآراء حول سبب تسمية المفعول المطلق كما أن تعدد حالاته جعله يؤدي وظيفة نحوية ذات طابع توضيحي في الجملة.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص448.

2 أبو بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1998، ص72.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص449.

3- المفعول له:

وهو أحد أنواع المفاعيل أيضا في اللغة العربية، يستخدم لبيان الغاية من حدوث الفعل.

يعرفه "ابن هشام" بقوله "هو المصدر الفضلة المعلل لحدث، شاركه في الزمان والفاعل ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في مُعلل فقدَ شرطا أن يجر باللام أو نائبها"[1] ومنه فالمفعول له هو مصدر يدل على حدث يأتي ليوضح سبب وقوع فعل ما، يكون المصدر والفعل قد وقعا من نفس الفاعل والزمن، وإذا لم يتحقق ذلك يدخل عليه حرف الجر ويسمّى هذا الأخير أيضا بالمفعول لأجله، وإذا ما نظرنا إلى تعريف "السامرائي" نجده يشبه تقريبا القول السابق حيث يقول في شأنه "هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركته في الزمان والفاعل"[2] أي هو المصدر الذي يمكن الاستغناء عنه في الجملة، يجر بحرف التعليل لحدث ما يكون مشاركا في الزمان والفاعل.

وكما نعلم أن السؤال للمفعول له يكون ب(لماذا؟) نحو لماذا تصلي؟ الجواب: أصلي خوفا من الله وعلامته هي النصب بالفتحة، ولابد أن تجتمع فيه أربعة شروط أولهما "أن يكون مصدرا للتعليل، فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه"[3] بمعنى أن يكون اسم يدل على حدث أو فعل معين، مجرد من الزمن لتوضيح ما الغرض أو الغاية منه فإن كان غير ذلك فلا ينصب كقولنا: اجتهدت طلبا للتفوق.

وثاني شرط أن يكون "المصدر قلبيا"[4]، ويقصد بها الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنة كالتعظيم والخشية وغيرها، وأن يكون مصدرا يدل على سبب وتلك السبب الذي وقع الفعل من أجله يكون شعوريا نحو: أصلي خوفا من العقاب، وإذا لم يكن مصدرا قلبيا لم يجز نصبه أيضا نحو: جئت للتسوق.

---

1 ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2001، ص122.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص468.

3 المصدر نفسه، ص468.

4 المصدر نفسه، ص469.

إضافة أن يكون "المصدر مشاركا لعامله في الزمان"[1] ومفاد هذا أن الحدث الذي يدل عليه يجب أن يقع في نفس الزمن الواقع فيه العامل المرتبط به نحو: جئت لطلب العلم فهنا زمن المجيء هو زمن التعلم.

وآخر شرط من شروطه هو "أن يكون مشاركا لعامله في الفاعل"[2] والملاحظ هنا أن هذين الشرطين الأخيرين قد وردا في تعريف المفعول له، والمقصود بهذا أن يكون الفاعل واحدا غير متعدد ففي قولنا: درست طلبا للعلم ففاعل الدراسة والتعلم واحد.

وانطلاقا من كل هذا فإن فقد شرط من هذه الشروط يصبح مجرورا بحرف جر كاللام من، في، إلى، نحو سافرت للراحة أو يبكي من الألم، كما يشير السامرائي إلى أحوال المفعول لأجله بأنها ثلاثة أقسام منها أن يكون نكرة نحو: اجتهد الطلاب رغبة للعلم كما يجوز جره أيضا، وأن يقترن بأل ويكون مضافا ويجوز فيه النصب والجر نحو: تركت التدخين خشية المرض أو لخشية المرض.[3]

وسنلخص كل هذا في الجدول الآتي:

تعريفه	هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركته في الزمان والفاعل
حكمه الإعرابي	الفتحة وإذا اختل شرط من شروطه وجب جره بحرف جر يفيد التعليل
شروطه	1_أن يكون مصدرا للتعليل 2_أن يكون مصدرا قلبيا 3_ أن يكون مشاركا لعامله في الزمان 4_أن يكون مشاركا لعامله في الفاعل
أقسامه	1_ تجرده من أل والإضافة 2_ اقترانه بأل 3_أن يكون مضافا

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص469.

2 المصدر نفسه، ص469.

3 ينظر: المصدر نفسه، ص472.

4- المفعول معه:

تتنوع في اللغة العربية أنواع المفاعيل بحسب المعنى الذي تؤديه في الجملة، ولعل من بين هذه الأنواع المفعول معه الذي يعد من الأسماء المنصوبة.

يعرفه "عبده الراجحي" "اسم منصوب لا يكون جملة ولا شبه جملة قبله واو تدل على المصاحبة، وقبل الواو جملة فيها فعل أو ما يشبهه"[1]، ومنه هو اسم منصوب يدل على أن شيئا ما وقع بموافقة شيء آخر ويأتي بعد واو المعية ويكون قبلها جملة تحتوي على فعل أو ما تقوم مقام الفعل، وفي عينة دراستنا يعرفه السامرائي بقوله "هو اسم فضلة تال لواو المصاحبة أو اسم مفرد فضلة وقع بعد واو بمعنى(مع) مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل"[2]، وهذا تقريبا يشبه التعريف السابق لعبده الراجحي، فهو اسم مفرد منصوب يذكر بعد واو المعية.

وإذا ما نظرنا في تعبيرنا نجد السامرائي تطرق إلى العديد من العناصر في هذه القضية منها شروط النصب على المعية، معنى المصاحبة، العامل في المفعول معه وغيرها من العناصر الأخرى وما سنذهب إليه الآن هو شروط النصب على المعية والعامل في المفعول معه، ففي شروط النصب على المعية ثلاثة شروط وهي "أن يكون فضلة"[3] أي بمعنى الفضلة هي الكلمة التي يمكن الاستغناء عنها في الجملة دون اختلال المعنى، وأن يكون ما قبله جملة نحو قولنا: عاد الجنود من الحرب والشمس طالعة، وأن "تكون الواو التي تسبقه بمعنى(مع) فإن تعين أن تكون الواو للعطف لعدم صحة المعية لم يكن ما بعدها مفعولا معه"[4] أي أن الواو تكون في معناها(مع) ولهذا سميت بالمعية وليس لمعنى العطف لأنه لا يمكن اعتبار الاسم الواقع بعدها مفعولا معه بل هو معطوف.

1 عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1998، ص243.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص489.

3 المصدر نفسه، ص490.

4 المصدر نفسه، ص490.

والعامل في المفعول معه يقول في شأنه "ينصب المفعول معه ما تقدم عليه من فعل أو اسم يشبه الفعل"[1] أي كقولنا: سرت والمسجد، سرت هنا تعرب فعل ماض مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع، والواو واو المعية لا محل لها من الإعراب، الشاطئَ مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، كما قد يكون العامل مقدرا بعد ما وكيف الاستفهاميتين كقولنا: كيف أنت والموعد غدا؟، بالإضافة إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله.

ونستنتج مما سبق أن المفعول معه هو أحد أنواع المفاعيل دوره يبين من فُعل معه الفعل أي من قام معه الفعل، له شروط خاصة به لابد أن تتوافر فيه.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص491.

5- إن وأخواتها (الأحرف المشبهة بالفعل):

من بين أنواع النواسخ إن وأخواتها، التي تساهم في تغيير حكم إعراب المبتدأ والخبر، وقد اهتم بها السامرائي فدرس معانيها، العطف على اسمها، وتخفيف حرف النون فيها وتقديم خبرها وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

نناقش في هذا السياق ما أورده الكاتب حيث أشار إلى أن "إن و أخواتها ستة أحرف إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ ولكنّ، وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمّى اسمها وترفع الخبر ويسمّى خبرها"[1]؛ أي أنها تعمل عكس ليس التي تدخل ضمن أخوات كان، فبينما تنصب إنّ المبتدأ وترفع الخبر، ترفع ليس المبتدأ وتنصب الخبر كما في جملة (إن الجوَّ جميلٌ)، ومن حيث العدد وافقه بعض النحاة كـ"ابن عقيل"، بينما خالفهم سيبويه فعدها خمسة وفقا لقول "ابن عقيل" " وهي ستة أحرف إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وعدّها سيبويه خمسة فأسقط أن المفتوحة لأن أصلها إن المكسورة"[2]؛ حيث استبعد (أن المفتوحة) لاعتقاده أنها متفرعة عن (إن المكسورة) وهذا ليس كافيا لجعلها حرف.

لكل حرف معنى خاص به فسّره المؤلف، فإنّ وأنّ يفيدان التوكيد وفي حالة القسم يكون الجواب بإن المكسورة، أما أَنَّ فتضاف لها على التوكيد أنها مصدرية، حيث تعمل على تحويل ما ندركه بالحواس مباشرة إلى ما ندركه بالعقل والتفكير، وما يرتبط بشيء محدد ملموس حول إلى المفهوم العام الموجود في الدهن[3]؛ فكما توجد بينهما أوجه تشابه، فإن بينهما أيضا نقاط اختلاف.

---

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص267.

2 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، ص 345، 346.

3 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 268، 269.

بينما الحرف (ليت) قال في شأنها بأنها "للتمني والتمني هو الرغبة في تحقيق شيء محبوب حصوله سواء أكان تحققه ممكن نحو (ليت سعيدًا يسافر معنا) أم مستحيل نحو (ليت الشباب يعود)"[1]، حيث يمكن إقناع سعيد بالسفر بينما الشباب لا يمكن إعادته أبدا.

وبعد ما سبق انتقل الكاتب لمعنى الحرف (لعلّ) وهو حرف قريب لـ(ليت)، إذ يفيد الترجي والاشفاق، فالترجي توقع الامر المحبوب ويكون إلا في الممكن أي متوقع حصوله على غرار الممكن المتمني فلا نتوقع حصوله أبدا، وعلى عكس من ذلك فإن الاشفاق هو الخوف من وقوع أمر سيء والشعور بالقلق حياله، كما قد تخلو من الأمرين معا[2]، مثال:

- لعل السماء تمطر غدا. الحرف لعل أستعمل فقط لاحتمال وقوع الحدث دون ارتباط بمشاعر القلق أو الترقب الإيجابي.

وإذا كان للحرف لعل دلالته الخاصة فإن، (لكنّ) يأتي لاستدراك، عند مخالفة ما قبله وللتوكيد إذا لم يخالف[3].

بينما الحرف كأن يفيد التشبيه حيث أن استعماله أبلغ من استعمال (الكاف)[4] ، مثال:

- كأن زيدًا فهدٌ في السرعة
- زيد كالفهد في السرعة

نلاحظ أن الجملة الأولى أبلغ من الثانية؛ لأنها قربت الصورة وأوهمت المخاطب بأن زيدا هو الفهد نفسه في سرعته.

يتبين من عينة الدراسة أن السامرائي قد درس الناسخ إن وأخواتها ليبرز عمق معانيها.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص271.

2 ينظر: المصدر نفسه، ص 271.

3 ينظر: المصدر نفسه، ص 271.

4 ينظر: المصدر نفسه، ص272.

6- لا النافية للجنس:

تعد لا النافية للجنس إحدى أدوات النفي في اللغة العربية التي تختص بنفي جنس الاسم الذي يليها.

يعرفها "يوسف الصيداوي" بقوله "هي التي تستغرق جميع أفراد الجنس"[1]؛ أي أن لا النافية للجنس لا تنفي عنصرا واحدا فقط من الجنس وإنما تنفي كل العناصر المندرجة تحت هذا الاسم فتختص بالدخول على الجملة الاسمية لتنصب الأول ويسمّى اسمها وترفع الثاني ويسمّى خبرها.

وما سنذهب إليه أيضا هو عملها، وشروطها، فعملها كما ذكرنا أنها تعمل عمل إن وأخواتها ويشترط في عملها هذا "أن يكون اسمها وخبرها نكرتين"[2] أي أن تأتي غير معرفة ولا مضافة نحو: لا رجل موجود، "وأن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل"[3] بمعنى تأتي مباشرة دون أن يتوسط بينهما شيء، إضافة إلى شروطها أن لا تتكرر ولا يتصل بها حرف من حروف الجر فإذا اتصل كان ما بعدها مجرورا كقولنا: جمعت الأدوات بلا ترتيب.

والمخطط أدناه يلخص ذلك:

ملخص لا النافية للجنس

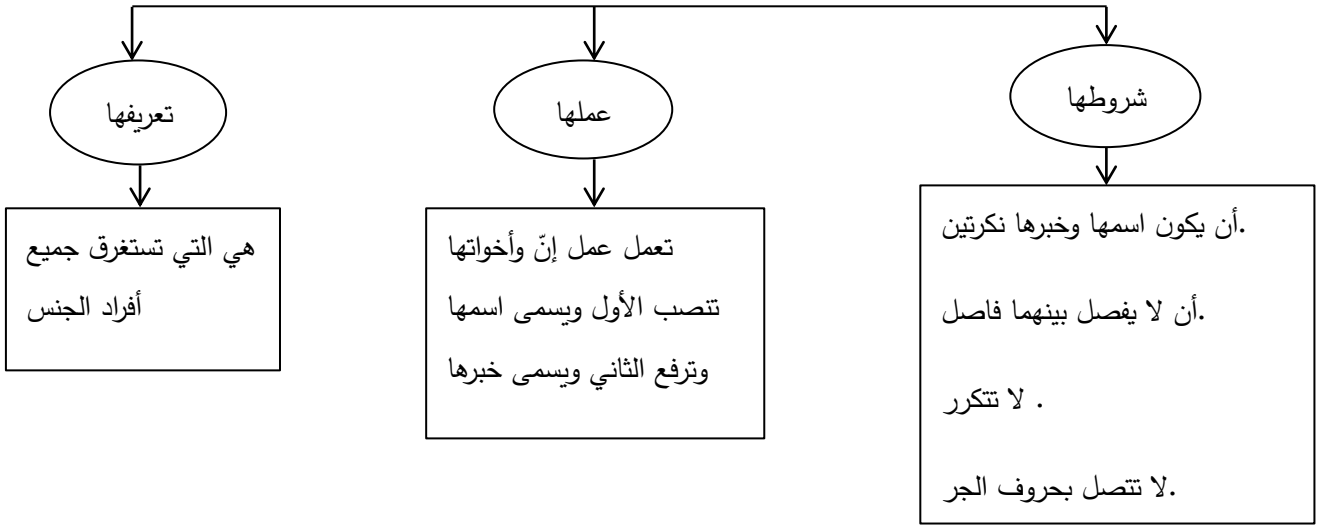

1 يوسف الصيداوي، الكفاف، ص521.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص306.

3 المصدر نفسه، ص308.

7- ظن وأخواتها:

في اللغة العربية تعرف ظن وأخواتها بأفعال القلوب وهي أفعال تستخدم للدلالة على الاعتقاد أو العلم أو الشك.

يعرف "السامرائي" ظن وأخواتها بأنها هي "من النواسخ ما يدخل على المبتدأ أو الخبر فتنصبهما مفعولين"[1]، أي أنها تدخل على الجملة الإسمية تجعل المبتدأ مفعولا به أولا والخبر مفعولا به ثانيا كقولنا: الجو مشمس فتصبح ظننت الجوَ مشمساً فظننت: فعل ماض ناسخ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل، الجوَ: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، مشمساً: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، كما يشير إلى أنّها قسمان أفعال القلوب وهي علم، ظن حسب، وأفعال التحويل هي جعل واتخذ وترك، فأفعال القلوب هي التي تنبع من القلب لا يمكن رؤيتها ومنها ما هو لازم ومتعد وينقسم هذا الأخير إلى قسمين منها ما يتعدى إلى مفعول واحد وما يتعدى لمفعولين.

وتنقسم أفعال القلوب بدورها إلى قسمين: أفعال تدل على اليقين والأخرى تدل على الرجحان[2]، وإذا ما نظرنا إلى أفعال التحويل فهي أفعال تستعمل للتعبير عن انتقال شيء ما من حالة إلى حالة أخرى، وقد عدّها السامرائي في ستة وهي صيّر، جعل، اتخذ، ترك، ردّ، وسنُبين معاني كل منها فعلى سبيلهم صيّر فهي من الفعل صار أي كقولنا: صيّرت الخشب بابا، وجعل كقولنا: جعل الاستاذ الحصة ممتعة إضافة إلى أخذ وترك نحو: أخذ الطالب الإذن من الاستاذ، وترك تفيد التخلي نحو: ترك الرجل المفتاح في السيارة، إضافة إلى ردّ وهب فرّد هي "الرد صرف الشيء أو رجعه إليه"[3] أي أعاده إلى موضعه أو أوصله نحو: رد الكرسي إلى مكانه، وهب كقولنا: وهب الله الإنسان العقل

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص324.

2 ينظر: المصدر نفسه، ص324.

3 المصدر نفسه، ص340.

وبالأخير نخلص إلى أن أفعال هذا الباب تنقسم إلى قسمين أفعال القلوب وأفعال التحويل والمخطط أدناه يوضح ذلك:

أقسام ظن وأخواتها

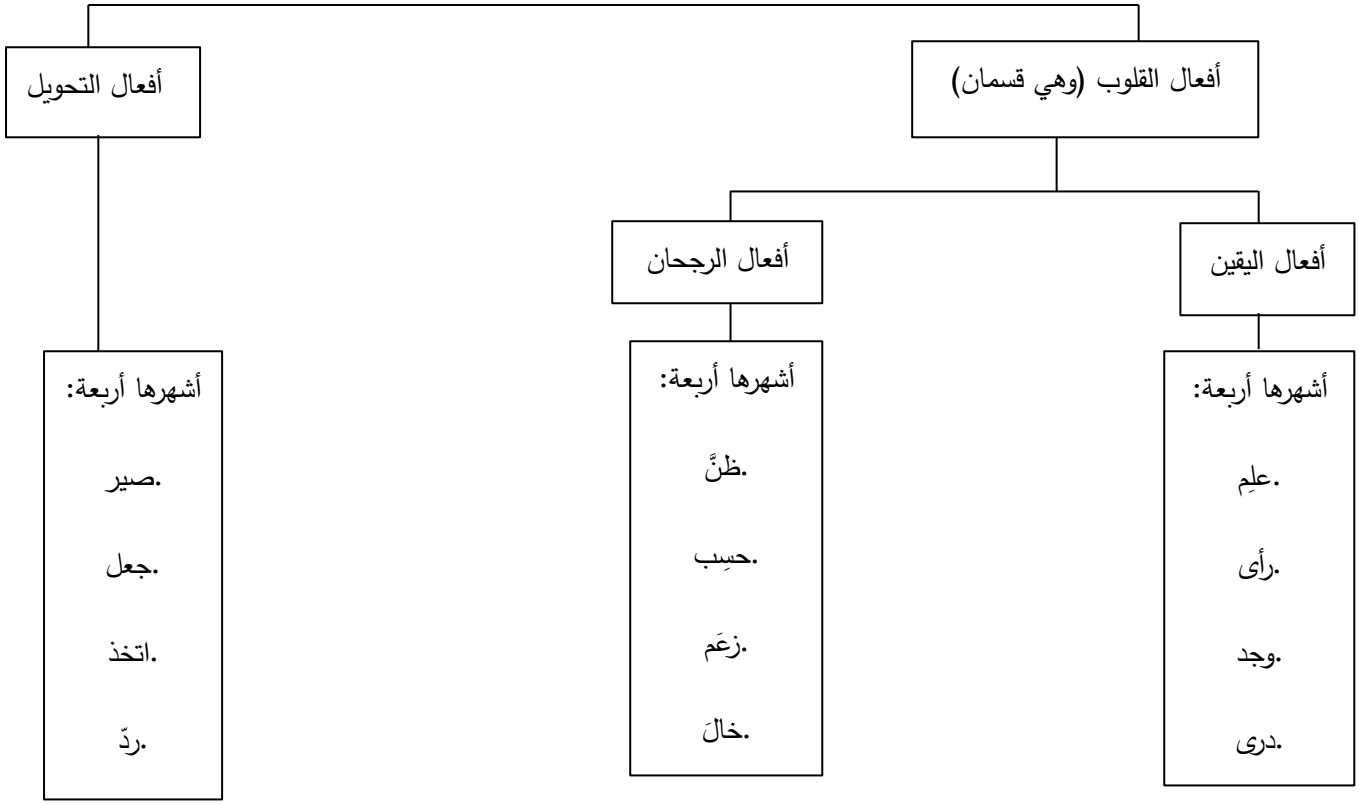

الفصل الثاني:

بين الأفعال والجموع والظروف

توطئة:

يشاع بأن من أساسيات بناء الجمل احتوائها على عنصر الفعل، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحدث فيحدد زمن الوقوع ويوضح حالته، كما قد يصل إلى المفعول أما الجموع والظروف فتساهم في التعبير عن المعنى الدقيق والوصف الخارجي للحديث وقد قمنا بدراسة مجموعة من هذه القضايا أوردها "محمد فاضل السامرائي" في كتابه، وقد توقفنا عند بعض المحطات الخاصة بالأفعال مثل: الأفعال الخمسة، الفعل المضارع المعتل الآخر، بالإضافة إلى الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والأفعال الناقصة المعروفة بكان وأخواتها، كما تمت مناقشة أفعال المقاربة والرجاء والشروع التي تساهم في توضيح الحالة الزمنية أما الخاصة بالجموع والظروف فأبرزها المثنى وجمع المذكر السالم.

أولا : الأفعال

1. أنواع الإعراب وعلاماته:

الإعراب أحد أهم سمات اللغة العربية وهو يدل على وظيفة الكلمة في الجملة من خلال تغيير حركة آخرها.

تنقسم حركات الإعراب إلى أنواع مختلفة كما أوردها السامرائي قائلا "أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم"[1]؛ إذ أن هذه العلامات أصلية فالرفع تجعل الكلمة مرفوعة وهي علامة الضمة (ُ)، النصب تنصبها أي علامة الفتحة (َ)، بينما الجر فتجرها وعلامته الكسرة (ِ) أما الجزم فعلامته السكون، وكل ما ذكر يختص بالأسماء والأفعال إلا الجزم يختص بالأفعال فقط.

نجد أن "ابن مالك" كان له الرأي نفسه حيث قال في ألفيته

" والرَّفعَ والّنصب اجعَلن إعرَابَا لاسمٍ وَفِعلٍ نَحوَ لنَا أَهَابَا

والاسمُ قد خُصِصَ بالجَر كَمَا قد خُصِّصَ الفِعلُ بِأن يَنجَزِمَا"[2]

فنلاحظ أنه وضح بأن الجر من خصائص الاسم، بينما الجزم يختص بالأفعال، ويشترك كل منها مع الآخر في علامتي الرفع والنصب.

أما "ابن حاجب" فخالف كلاهما، ولم يجعل الجزم من العلامات حيث قال "رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة"[3]؛ فحذف الجزم وخص الرفع بالفاعل أي من قام بالفعل، والنصب بالمفعول به وهو من وقع عليه الفعل، والجر بالأسماء.

نجد أن "السامرائي" أشار إلى وجود علامات فرعية تختلف عن الأصلية، لكنها تنوب عنها، وقد اعتمد في عرضها على أسلوب النقاط فكانت البداية مع الضمة التي تنوب عنها

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 40

2 ابن مالك، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية و الصرفية، رقم البيت 24، ص8.

3 ابن حاجب، الكافية، مكتبة البشرى، كراتشي_ باكستان، ط1، 2008، ص11.

ثلاثة علامات، حيث فصل في كل واحدة منها وقال "الواو في جمع المذكر السالم المرفوع والأسماء الستة المرفوعة"[1]؛ وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح قوله:

- قال الله تعالى: ﴿ قَد أَفلَحَ ٱلمُؤمِنُونَ ﴾ [ ]سورة المؤمنون الآية 1]

فالمؤمنون فاعل مرفوع لكن بغير ضم بل بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

- أخوك رجل صالح

نلاحظ أن (أخوك) مبتدأ، ففي الأصل تكون علامة رفعه الضمة لكن رفع بالواو لأنه من الأسماء الستة.

وأشار صاحب الكتاب إلى علامة ثانية وهي" الألف في المثنى في حالة الرفع"[2]؛ وللشرح والتوضيح نستدل بما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة يوسف الاية 36] إذ أن (فتيان) فاعل مرفوع بالألف والنون لأنها في صيغة المثنى وهو يرفع بالألف والنون بدلا من الضمة.

أما العلامة الثالثة "فهي النون في رفع الأفعال الخمسة"[3]؛ والمعلوم أن الأفعال الخمسة تعرب في حالة الرفع بثبوت النون وفي النصب والجزم بحذفها ويتجلى هذا الاستخدام في المثال التالي:

- أنتم تكتبون الواجب.

تكتبون تعرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص41 .

2 المصدر نفسه، ص41.

3 المصدر نفسه، ص 41.

بعد أن فسر الكاتب علامات الضمة الفرعية انتقل للحديث عن العلامات التي تنوب عن الفتحة، وهي أربعة فيتحدث عن أولها ويقول "الكسرة في جمع المؤنث السالم المنصوب"[1]؛ حيث أن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وقد ورد في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب الآية 35] فكلمة (المسلمات) تعرب، معطوف على (المسلمين) منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهذا ما يحدث مع (المؤمنات، القانتات، الصادقات، الصابرات، الخاشعات، المتصدقات، الصائمات، الحافظات، الذاكرات) كلها تعطف على ما قبلها فتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها جمع مؤنث سالم، فقد دلت على أكثر من اثنين وختمت بألف وتاء.

وأضاف على ما سبق "الألف في الأسماء الستة المنصوبة"[2]؛ حيث أن الأسماء الستة تعرب بالحروف بدلا من الحركات مثل (أغث أخاك) فـ(أخاك) مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة.

كما جاء أيضا في نص الكتاب "الياء في جمع المذكر المنصوب والمثنى المنصوب"[3]؛ مثل قولنا :

- بشر الله الصابرين بأن لهم أجرا عظيما

(الصابرين) مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم

- قرأ الطالب كتابين

(كتابين) مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى، وليس مذكرا سالم لأننا تحدثنا عن كتابين اثنين.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص41.

2 المصدر نفسه، ص41.

3 المصدر نفسه، ص41.

بينما العلامة الفرعية الأخيرة فهي "حذف نون الأفعال الخمسة في حالة نصبها"[1]؛ كما جاء في جملة (عليكم أن تدرسوا للامتحان بجد) فـ(تدرسوا) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

أما علامة الكسر فيرى "محمد السامرائي" أنه تنوب عنها علامتان فيقول "الفتحة في الممنوع من الصرف المجرور والياء في جمع المذكر المجرور والمثنى المجرور والأسماء الستة المجرورة"[2]؛ وهذا لأن الممنوع من الصرف لا ينون ولا يكسر فجاء في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [سورة يوسف : الآية 99] فـ(يوسف) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، أما في جملة (استفدت من المعلمين الذين شاركوا في الملتقى) تعرب (المعلمين) اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الياء والنون لأنه جمع مذكر سالم، في حين المثنى يأتي في قولنا (تكلمت مع المعلمتين) فـ(المعلمتين) اسم مجرور بـ(مع) وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، أما بالنسبة للأسماء الستة فنقول (تكلمت مع أخيك) فـ(أخيك) تعرب إعراب الأسماء الستة فتجر بالحروف لنقول أنه اسم مجرور بـ(مع) وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة.

في حين ان العلامة الأصلية الأخيرة هي السكون، تنوب عنها علامتان فرعيتان كما قال صاحب الكتاب "حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر"[3]؛ إذ أنه كل فعل مضارع مختوم بحرف علة (الواو، الألف، الياء)، فنقول بأن علامة الفعل هي حذف هذه الحروف كمثال على ذالك (لم ير الطفل السيارة) فالفعل (ير) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص41.

2 المصدر نفسه، ص41.

3 المصدر نفسه، ص41.

بينما العلامة الفرعية الثانية فيقول فيها "حذف نون الأفعال الخمسة في حالة جزمها"[1]؛ ويتجلى هذا في قوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾ [سورة الصافات : الآية 29] حيث (تكونوا) أصلها (تكن) قبل دخول الجازم (لم) عليها، اما بدخوله فحذفت واعربت فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون وهذا لأنها من الأفعال الخمسة.

المخطط التالي يوضح ما تم التطرق اليه خلال الدراسة:

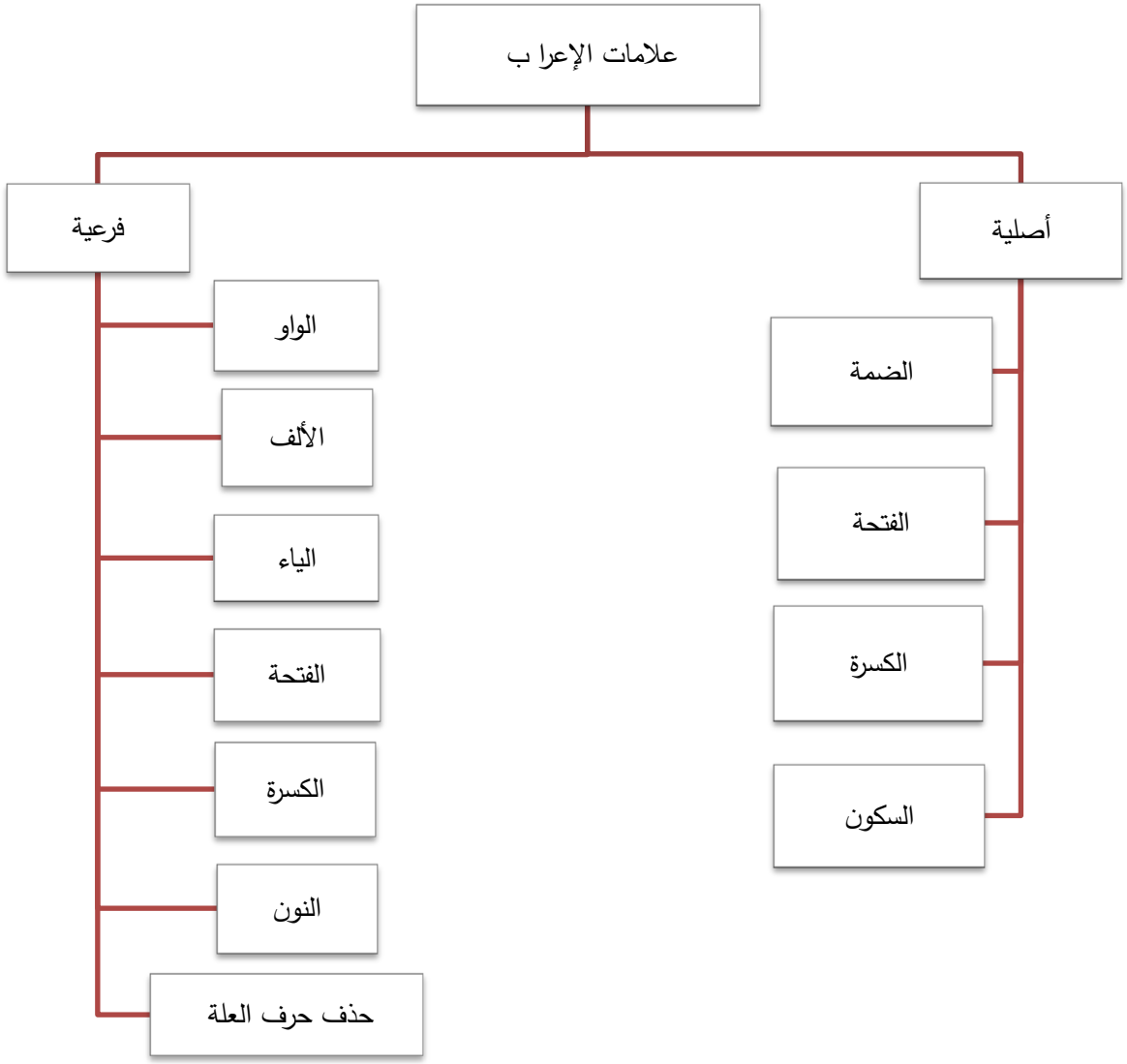

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص41.

2. المعرب والمبني من الأفعال:

ينقسم الفعل من حيث البناء والإعراب إلى مبني ومعرب، وهذا يتحدّد بناءً على الزمن الوارد فيه الفعل، لذا يرتبط الحديث عن المبني والمعرب منه بالحديث عن حالات الفعل في زمن وقوعه.

2-1: الفعل الماضي:

حدّد "السامرائي" مواضع بناء الفعل الماضي فأشار إلى كونه مبنيا دائما وأحوال بنائه ثلاثة: أن يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء، أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة وقد مثّل لذلك بقوله: "كتب محمد درسه"[1]، فكتب هنا لم يتصل به شيء، وكقولنا أيضا خرجت هند، فهنا اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، إضافة إلى إن كان معتل الآخر بالألف بنيَ على فتح مقدر على آخره نحو: سعى، ويبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة تاء الفاعل، نا الفاعلين ونون النسوة مثل: خرجتُ، خرجنا، خرجن.

كما يشير السامرائي إلى أنّه "إذا اتصل الفعل الماضي المعتل الآخر بضمير رفع متحرك قلبت ألفه ياء إن كانت رابعة"[2]؛ وذلك كقولنا: أرضى فآخره ألف يصبح أرضيت، وتقلب ياء إن كانت ثالثة أصلها ياء مثل: أتى _ أتيت، إضافة إلى إن كانت ثالثة أصلها واوا ردّت إليها مثل: دعا _ دعوت، وأخيرا إن كان معتل الآخر بالواو أو الياء بقي على حاله نحو: غرو _ غروت.

ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة نحو: خرجوا، وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء حذف آخره وضم ما قبله بعد حذفه ليناسب واو الجماعة نحو: سقوا، ونخلص من كل هذا أن الأصل في الفعل الماضي يبنى على الفتح ولكنه قد يبنى على السكون أو الضم عند اتصاله ببعض الضمائر.

---

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 32.

2 المصدر نفسه، ص33.

2-2: فعل الأمر:

هو فعل يدل على طلب حدوث الشيء في المستقبل بطريقة إلزامية، ويرى "السامرائي" أن فعل الأمر مبني دائما وأحوال بنائه أربعة، "أن يبنى على السكون إذا لم يتصل به شيء"[1]؛ أي إذا كان صحيح الآخر نحو قولنا: اقرأ، إضافة إلى اتصاله بنون النسوة نحو اقرأن، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة والخفيفة كقولنا: اقرأنّ والعبّن في الحديقة، وأن يبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر نحو: ارم فأصل الكلمة يرمي حذف منها حرف الياء أصبحت(ارم) وكذلك ادعو حذف منها حرف الواو(ادع) وأخيرا أن يبنى على حذف النون اذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو قولنا: اقلعا، اقلعوا، اقلعي[2]

2-3: الفعل المضارع:

الفعل المضارع يعرب ويبنى، فهو يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، وعلى الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، وأشار "السامرائي" إلى أنّه عند اتصال نون التوكيد مباشرة بالفعل يكون مبنيا، وإذا فصل بينهما ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة يكون معربا ويرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها.

"ويعرب الفعل المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة، أو لم تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا"[3] وهذا عكس ما ذكرنا في حالة بنائه أي بمعنى إعرابه يكون إما بالرفع أو النصب أو الجزم فبالرفع علامته هي الضمة الظاهرة على آخره أو المقدرة نحو قولنا: تقرأ البنت القصة أو يرضى المؤمن بما كتبه الله له. وفي النصب علامته الفتحة الظاهرة، وبالجزم علامته هي السكون نحو: لم يعملْ، و ما أشار إليه أيضا أنه إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر غير متصل به شيء يجزم بحذف آخره نحو: يسعى فهنا قبل الجزم أما بعد الجزم تصبح لم يسع.

ومجمل القول عن حالات المبني والمعرب من الأفعال نحوصله في المخطط الآتي:

---

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص34.

2 ينظر: المصدر نفسه، ص34.

3 المصدر نفسه، ص36،37.

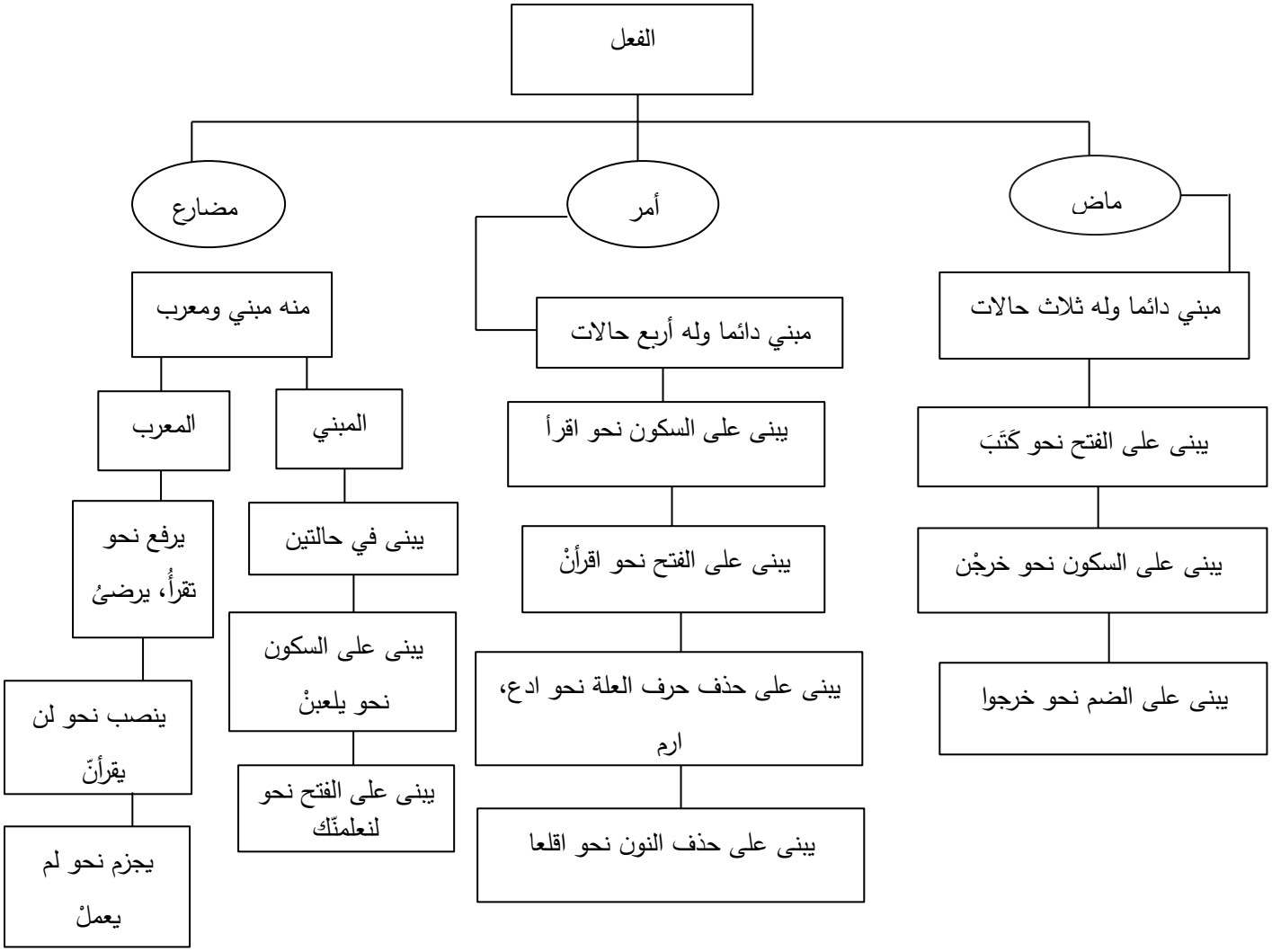
الفعل
ماض
أمر
مضارع
مبني دائما وله ثلاث حالات
يبنى على الفتح نحو كَتَبَ
يبنى على السكون نحو خرجْن
يبنى على الضم نحو خرجوا
مبني دائما وله أربع حالات
يبنى على السكون نحو اقرأ
يبنى على الفتح نحو اقرأنْ
يبنى على حذف حرف العلة نحو ادع، ارم
يبنى على حذف النون نحو اقلعا
منه مبني ومعرب
المعرب
المبني
يرفع نحو تقرأُ، يرضىُ
ينصب نحو لن يقرأنّ
يجزم نحو لم يعملْ
يبنى في حالتين
يبنى على السكون نحو يلعبنْ
يبنى على الفتح نحو لنعلمنّك

3. الأفعال الخمسة:

تعد الأفعال الخمسة من الظواهر النحوية التي تكشف طبيعة الفعل المضارع حيث تتغير صورته بحسب الضمائر المتصلة به.

عرّف "السامرائي" الأفعال الخمسة قائلا "هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة"[1]؛ أي ترد على الصيغ التالية (يفعلان وتفعلان) أو (يفعلون وتفعلون) بينما ياء المخاطبة تأتي على صورة واحدة وهي(تفعلين) فلاقتصارها على هذه الصور الخمسة سميت بالأفعال الخمسة، ونجد أن التصور نفسه استقر عند جمهور النحاة الذين أجمعوا في الغالب على تحديد الأفعال وفق هذا المعنى، إذ ورد في أحد الأقوال بأنها "كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو(يقومان) للغائبين و(تقومان) للحاضرين أو ياء المخاطبة نحو (تقومين) "[2]؛ إذ تؤكد لنا هذه الصياغة بأن الأفعال الخمسة محصورة في كل فعل مضارع يتصل بأحد الضمائر الثلاث.

لهذه الأفعال أحكام إعرابية خاصة درسها الكاتب بشكل مفصل، حيث ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، مع مراعاة ثلاث ملاحظات تخص ثبوت النون:

- الأولى أن تأتي مكسورة مع ألف الاثنين ومفتوحة مع باقي الصور.
- الثانية أنها تختلف عن نون النسوة إذ أن الأولى تضاف في حالة الرفع فقط بينما الثانية تضاف إلى الأفعال في حالات أخرى.
- الثالثة فتحذف على وجه الجواز عند اتصالها بنون الوقاية[3]؛ على سبيل المثال في جملة:

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص71.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص65.

3 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص71_ 73.

- يفعلون واجبهم

تعرب (يفعلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. بينما بإدخال أداة الجزم (لم) تصبح (لم يفعلوا) فنقول أن علامة جزم الفعل حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

من خلال ما تقدم يتبين أن الأفعال الخمسة تظهر في خمسة صور وتنتهي بأحكام إعرابية خاصة مما يسهل التعرف عليها داخل السياق.

4. الفعل المضارع المعتل الآخر:

لدراسة الفعل المضارع المعتل الآخر أهمية في اختلاف قواعده الإعرابية، حيث يعد أحد أقسام الفعل يستعمل للدلالة على وقوع حدث في الزمن الحاضر أو المستقبل.

يقول "السيوطي" في تعريفه "هو ما آخره ألف أو واو أو ياء فيحذف آخره جزما والحذف بالجازم"[1] ومنه فهو الذي ينتهي بأحد حروف العلة(الألف، الواو، الياء) وعند دخول أداة من أدوات الجزم عليه يتم حذف حرف العلة المنتهي به.

والأمر ذاته ورد في عينة دراستنا عند "السامرائي" إذ يقول "الفعل المضارع قسمان مضارع صحيح الآخر ومضارع معتل الآخر وهو ثلاثة أنواع معتل الآخر بالألف، معتل الآخر بالواو، معتل الآخر بالياء"[2]، فالمضارع الصحيح الآخر هو الذي لا ينتهي بحرف من حروف العلة، أما المعتل الآخر هو المنتهي بأحد حروف العلة الثلاثة ولهذا سمي بالفعل المعتل الآخر بالألف والواو والياء نسبة إلى حروف العلة.

وقد ذكر "السامرائي" لكل منها حكمه الخاص فحكم المعتل الآخر بالألف أن يرفع بالضمة المقدرة في حالة الرفع منع من ظهورها التعذر نحو قولنا: يسعى الإنسان إلى الخير وفي حالة النصب بالفتحة على آخره منع من ظهورها التعذر أيضا نحو: لن يسعى الإنسان إلى الشر، أما في حالة الجزم فيحذف آخره والفتحة التي قبله تبقى على حالها نحو: لم يسع الطالب إلى الكسل، فيسع فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

أما حكم المعتل الآخر بالواو فيرفع بالضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل و"ينصب بالفتحة الظاهرة على الواو لخفتها"[3] أي أنها سهلة النطق وخفيفة لا تحدث ثقل ولهذا لم يتم تقديرها نحو: لن ينجو المريض إلا بالعملية، وفي حالة الجزم فيجزم بحذف الواو والضمة

1 جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ص174.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص74.

3 المصدر نفسه، ص75.

التي قبلها تبقى على حالها كما ذكرنا في الحالة السابقة نحو قولنا: لم يدع أحدا إلى الحفل فيدع فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو.

إضافة إلى هذا نجد حكم النوع الثالث وهو الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء فحكمه كما سبق الذكر أيضا أن يكون بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل في حالة الرفع وفي حالة النصب يكون بالفتحة الظاهرة ويجزم بحذف الياء كذلك والكسرة التي قبلها تبقى على حالها نحو: لم يقض حاجته(يقضي)[1]

وفي الأخير نخلص أن هناك اتفاق في حالتي الرفع والجزم واختلاف في حالة النصب فقط فكل الأنواع ترفع بضمة مقدرة وتجزم بحذف حرف العلة مع بقاء الحركة المناسبة، أما بالنسبة لحالة النصب فتكون الفتحة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو والياء.

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان ، ص75.

5. الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل:

اهتم "محمد فاضل السامرائي" بالأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل فدرسها بالتفصيل، حيث بين أحكامها وحصرها في سبعة أفعال، وهي أعلم وأصلها (علمَ)، أرى أصله (رأى)، نبأ، أخبر حدث، أنبأ، خبّر[1]؛ وبهذا يكتمل عددها.

من جهة أخرى يرى "ابن عصفور" أن "المتعدي إلى ثلاثة هو: أعلم إذا لم تكن بمعنى: عرّف وأرى بمعناها وأنبأ ونبأ، وأخبر وحدّث إذا ضمنت معنى أعلم، ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصارا واختصارا"[2]؛ يلاحظ من القول أن عددها ستة وهذا بحذف الفعل خبّر.

وقد ناقش "السامرائي" أحكام المفعولين الثاني والثالث للفعلين (أعلم) و(أرى) حيث قال "أن أصلهما المبتدأ والخبر نحو(أعلمت سعيدًا محمدًا مسافرًا)"[3]؛ فالثاني والثالث من المفاعيل أصلهما مبتدأ وخبر، وهما(محمداً مسافراً) و بدخول الفعل (أعلم) أصبح (محمداً) مفعول ثاني، و (مسافراً) مفعول ثالث.

أما الحكم الثاني "فيتعلق بوقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، فمثال الإلغاء قولك: (محمدٌ_ أعلمت سعيداً_ مسافرا) ومثال التعليق قولك:(أعلمت سعيداً لمحمد مسافر)"[4]؛ أي أن الإلغاء يحدث عندما يذكر أحد المفاعيل قبل الفعل فيتم إلغاؤه من تأثير الفعل على الجملة، أما التعليق فيذكر المفعول لكن بفصله عن الفعل؛ أي لا يدرج مباشرة بعده فحرف (اللام) هو الفاصل بين المفعول والفعل.

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص355_357.

2 ابن عصفور، المقرب، ص186.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص385.

4 المصدر نفسه، ص385.

ويختم الكاتب هذه الأحكام بحكم ثالث حيث أقر فيه "بجواز حذفهما أو حذف أحدهما بدليل"[1]؛ أي إمكانية التخلي عن المفعولين لوضوح المعنى في السياق دون دليل، وفي حالة وجوده نحذف أحدهما.

من خلال العرض السابق يظهر أن أبرز الأفعال التي تنصب ثلاث مفاعيل هي أعلم وأرى، كما اتضح أن المفعولين الثاني والثالث لهذين الفعلين يخضعان لثلاثة أحكام رئيسية، مما يدل على دقة المسألة النحوية.

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص385.

6.تعدي الفعل و لزومه:

من القضايا التي عالجها "السامرائي" في حديثه عن الأفعال خاصية التعدي واللزوم، إذ ينقسم الفعل بناء عليها إلى قسمين رئيسيين: الفعل المتعدي والفعل اللازم، وقد وضع تعريفا لهما وحدد علامتهما، كما خصّ بالدراسة الفعل المتعدي من حيث الحكم وحالات إسقاط حرف الجر.

فالفعل المتعدي عنده "هو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه، نحو (فتح طارق الأندلس)"[1]؛ و مفاد القول أن المعنى لا يكتمل إلا بوجود المفعول به، فالفعل (فتح) يحتاج إلى مكمل يوضح من فتح وما الذي فتح، فجاء الاسم (طارق) ليكون هو الفاعل أما (الأندلس) فشغل موقع المفعول به، وبهذا يتحقق شرط الفعل المتعدي الذي لا يقتصر أثره على الفاعل فقط بل يتعداه للمفعول به.

يؤكد هذا المعنى ما قاله "مصطفى الغلاييني" "وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه، ويسمى أيضا (الفعل الواقع) لوقوعه على المفعول به، و(الفعل المجاوز) لمجاوزته الفاعل إلى مفعول به"[2]؛ أي أن دائرة الفعل المتعدي لا تكتمل إلا بوجود الفاعل والمفعول به.

بينما الفعل اللازم يعرفه الكاتب بأنه "ما ليس بمتعد، وقد يتعدى بحرف جر نحو (مررت بسعيد) و(ذهبت بالورقة إلى المطبعة) أو لا يكون له مفعول نحو (ركض المتسابقون) أو (قام محمدُ) ويسمى أيضا الفعل القاصر"[3]؛ أي أن كل فعل لازم هو فعل يكتفي بنفسه ولا يحتاج لمفعول به، وقد يتعدى إلى فاعله بحرف جر أو بغيره لكنه يبقى لازما، وقد اهتم "مصطفى الغلاييني" به وقال "هو يحتاج إلى الفاعل ولا يحتاج إلى المفعول به لأنه لا يخرج من فاعله

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص401.

2 مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت،1994، ص34.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص402.

فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه، ويسمّى أيضا: (الفعل القاصر) لقصوره عن المفعول به واقتصاره على الفاعل"[1]؛ وهذا يشير إلى تطابق الآراء بين النحويين في المفهوم والتسمية.

يصرح صاحب الكتاب بأنّ للفعل المتعدي علامتين، الأولى "أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به"[2]؛ أي إذا تقبل الذهن المعنى فالفعل متعدي، مثلا عند أخذ الفعل (فهم) وسبقه باسم غير مصدر، وجعلنا بعده ضمير يعود على الاسم المتقدم، كما في جملة (الدرس فهمته) نجد أن (الدرس) اسم جامد، و(الهاء) ضمير يعود عليه فنرى المعنى سليما والتركيب صحيح إذا نقول أن الفعل (فهم) فعل متعدي ينصب المفعول به بنفسه.

أما العلامة الثانية فهي أن "يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، بحيث لا يحتاج إلى حرف جر نحو(الواجب مكتوب)"[3]؛ فـ(مكتوب) اسم مفعول مصدره (كتب)، لا يحتاج لحرف جر ليكمل معناه، بل تام بذاته يعبر عن وقوع فعل الكتابة على الواجب.

يتبين من خلال ما ورد في عينة الدراسة، أن هناك توافق في المفهوم والتسمية بين النحاة حول الفعل المتعدي والفعل اللازم، كما أكدت الدراسة أن الفعل المتعدي يتميز عن اللازم بعلامتين، مما يعكس أهمية التفريق بين النوعين.

1 مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص46.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 401.

3 المصدر نفسه، ص 402.

7. الأفعال الناقصة (كان وأخواتها):

تعد كان وأخواتها أو ما يسمّى بالأفعال الناقصة من نواسخ الجملة الإسمية، إذ تدخل عليها فتحدث تغييرا في إعرابها، وقد خّص الكاتب هذه القضية بالنقاش موضحا معانيها ووجوب تقديم الاسم أو الخبر في بعض المواضع، كما عرض شروط عملها وحالات حذفها منفردة، أو حذفها مع اسمها، أو مع اسمها وخبرها وغير ذلك من المسائل ذات العلاقة.

أشار المؤلف إلى سبب تسميتها بالأفعال الناقصة فقال "سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها وإنّما هي تفتقر إلى المنصوب أيضا، بخلاف غيرها من الأفعال التامة فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع"[1]؛ إذ أن الكلام لا يكتمل إلا بذكر المرفوع وهو الاسم، والمنصوب وهو الخبر، مثال توضيحي:

- كان الجو جميلا.
- كان: لا معنى لها وحدها.
- كان الجو: انعقد الكلام لأن (الجو) اسم كان.
- كان الجو جميلا: اكتمل المعنى بوجود الخبر(جميلا).

وهذا ما أجمع عليه علماء النحو حيث يذكر أحدهم بأنها "سميت ناقصة لأن كل فعل منها يدل على حدث ناقص، (أي: معنى مجرد ناقص) لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية، إلا بعد مجيء الاسم المنصوب"[2]؛ أي افتقارها للقدرة على إيصال المعنى بشكل كامل، فهذا يساهم في تفسير اختيار مصطلح الأفعال الناقصة.

عدد الكاتب هذه الأفعال مبينا أنها تشمل "كان وظل وبات، أضحى، أصبح و أمسى وصار، ليس، ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، ما دام"[3]؛ ويتضح من قوله أن كان ليس الفعل الوحيد في هذه المجموعة، بل تضم 12 فعلا آخر، ولكل فعل دلالته الخاصة.

---

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص211.

2 عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ص545.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص211.

أما عن وجوب تقديم اسم النواسخ على خبرها، فقد أشار إلى وجود موضعين، الأول: عندما يكون كل من الاسم والخبر معرفا ولا توجد قرينة لغوية أو سياقية تعين أيهما يجب أن يتقدم، ويكون الفرق بينهما حسب ما يعلمه ويجهله المخاطب فكل اسم معلوم لديه يكون في الجملة اسما للفعل، وكل اسم مجهول هو خبر، كأن يسأل أحدهم من كان شريكك؟ فيجاب عنه: كان شريكي أخي[1].

أما في الموضع الثاني فقد صرح قائلا "إذا كان الخبر واقع عليه الحصر نحو (ما كان التاريخ إلا الخبر الصادق)"[2]؛ أي أن الخبر تم تحديده وتخصيصه بواسطة أداة، وهذه الأداة تفرض ترتيبا معينا في الجملة، فلو تمّ تأخير الاسم (التاريخ)على الخبر (الخبر الصادق) لن يكون المعنى دقيقا لأن الحصر يتعلق بأن التاريخ لا يعد شيئا سوى الخبر الصادق فقط.

من خلال تحليل سبب تسمية كان وأخواتها بالأفعال الناقصة، مع ذكر أخواتها واستعراض الموضعين اللذين يتطلبان تقديم المبتدأ على الخبر، يتبين أن الكاتب سعى لإيصال ما تعكسه هذه النواسخ من تفاعل بين النحو والمعنى في اللغة العربية.

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص 225، 226.

2 المصدر نفسه، ص226.

8. أفعال المقاربة والرجاء والشروع:

تعد الأفعال في اللغة العربية من أهم العناصر التي تسهم في بناء الجمل وتكاملها وتحديد المعاني ولعل من بينها أفعال المقاربة والرجاء والشروع

يقول جمال الدين بن يوسف "أفعال المقاربة ثلاثة أنواع ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كاد وأوشك وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى، حرى، اخلولق وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير منه أنشأ، طفق، جعل، علق، وأخذ"[1]، ومنه فأفعال المقاربة هي أفعال ناقصة تختص بالدخول على الجملة الإسمية والتي تدل على أن الخبر قريب الوقوع، والنوع الثاني ترجي حدوث الخبر، أما الثالث والأخير الدال على بداية حدوث الفعل.

وإذا ما نظرنا نجد "السامرائي" تطرق إلى عدة عناصر من بينها عملها، المتصرف من هذه الأفعال وغير المتصرف منها، خصائص عسى واخلولق وأوشك وغيرها من العناصر الأخرى، وما سنذهب إليه هو عملها، حيث نلاحظ أنه بين وظيفة كل واحد منها، "فهي أفعال ناقصة ترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها مثل كان وأخواتها، غير أن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا فعلا مضارعا"[2] ومفاد هذا أنها تدخل على الجملة الإسمية أي تحتاج إلى اسم وخبر لتتم المعنى، شريطة أن يكون خبرها فعلا مضارعا، وقد يكون هذا الأخير مسبوقا بأن المصدرية.

فأفعال المقاربة "كاد وأوشك وكرب" تتفق في دلالتها، حيث تدل "كاد" على أن الشيء قريب الحدوث لكن لم يحدث وخبرها يكون فعل مضارع غير مقترن بأن، "وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيُجاء بأن في خبرها"[3]؛ أي أن وقوع الحدث بعيدا غير متوقع حدوثه نحو قولنا: كاد العصفور أن يسقط، أما "أوشك" فأصلها أسرع أي بمعنى المسارعة والتعجيل لحدوث

1 ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، منشورات المكتبة العصرية، صدا– بيروت، ص302.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص255.

3 المصدر نفسه، ص258.

الشيء، وخبرها يكون مقترن بأن وهو أمر لا يقع كثيرا نحو قولنا: أوشك القطار أن ينطلق، أما "كرب" مثل قرب في معناها ولفظها وتعني الحركة والاقتراب نحو الشيء وخبرها مجرد من أن واقترانه بها قليل كقولنا: كرب المطر يهطل.

أمّا أفعال الرجاء فيقول "السامرائي" في شأنها "الرجاء معناه الطمع في إدراك شيء محبوب مرغوب فيه وانتظار وقوعه"[1]، ومنه فالرجاء هو الرغبة في حصول ونيل شيء إيجابي مع انتظار حدوثه، وهذا ما وافقه فيه "محمد إبراهيم مصطفى" بقوله "وهي تفيد معنى الرجاء في حصول الخبر"[2]؛ أي يقصد بها الاستخدام عند التأمل لوقوع الحدث المذكور في الجملة(الخبر) وهي ثلاثة عسى، حرى، اخلولق، فعسى خبرها كثيرا ما يكون مقترنا بأن لأنها تدل على حدوث شيء في المستقبل، وإذا كانت قريبة من الحال فحذفت(أن) ولكن هذا قليل الحدوث فيها نحو قولنا عسى أن تتفوق في عملك، أمّا حرى فهي بمعنى جدير بالشيء ويجب اقترانها بأن ولا تخلو منها أبدا نحو: حرى الطالب أن ينجح، إضافة إلى اخلولق وهي على وزن إفعوعل مشتقة من الفعل خلُق وخبرها كما سبق الذكر في حرى فإنه مقترن بها وجوبا.

أمّا أفعال الشروع فهي عديدة وأشهرها كما ذكر "السامرائي" نجد شرع، أنشأ وجعل، طفق و علق، فشرع تأتي بمعنى بدأ نحو قولنا: شرع المعلم يشرح الدرس، و طفق "وهو من طفق الموضع أي لزمه"[3] وبمعنى آخر لزم أي استمر على إتمام الفعل كقولنا: طفق الولد يشكو أما علق وهو من "علق بالشيء إذا نشب فيه كقوله علقت هي بقلبي" أي بمعنى تمسكت به، وفي الأخير ذهب "السامرائي" إلى أن خبر أفعال الشروع كلها مجردة من أن، وكل هذه الأفعال السابقة الذكر المقاربة والرجاء والشروع جامدة غير مشتقة تأتي بصيغة الماضي ولا تتصرف إلا كاد وأوشك فتأتي على صيغة المضارع أيضا.

وإذا ما أردنا تلخيص هذا فسنوضحه في المخطط التالي:

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص258.

2 محمد إبراهيم مصطفى، البيان في تقويم اللسان الفهم الصحيح للنحو العربي، ص139.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص262.

أفعال المقاربة ثلاثة أنواع

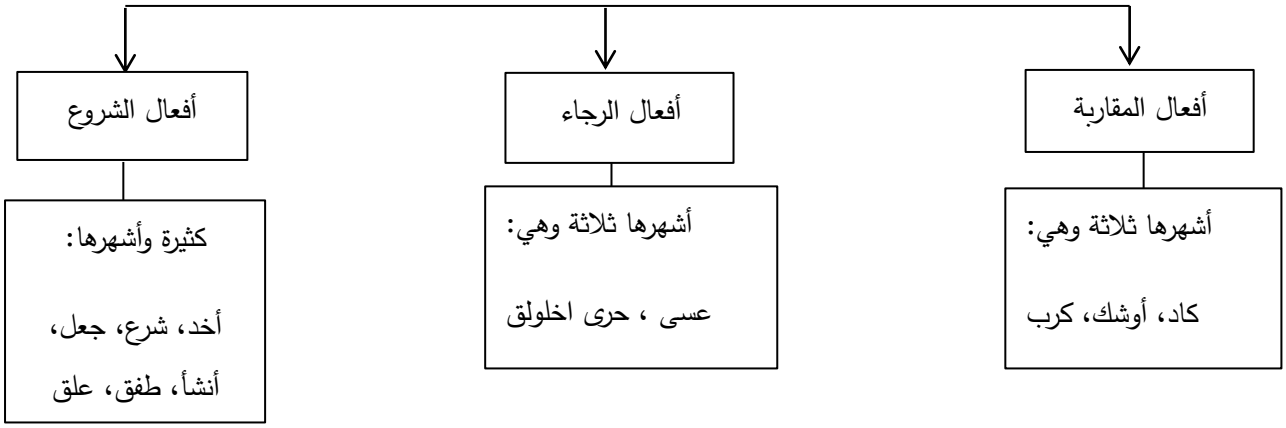

ثانيا : الجموع والظروف:

1. المثنى:

المثنى هو أحد أقسام الأسماء في اللغة العربية، وقد درسه "محمد فاضل السامرائي" حيث عرّفه وبيّن حكمه، وشرح الملحق به، ووضح ما لا يثنى وتثنية الجمع، واستعمال الجمع بدلا من المثنى وغير ذلك.

وفي إطار الحديث عن هذا نجد أن الكاتب عرّفه موضحا أحكامه بقوله "اسم يدل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون مكسورة في آخره رفعا، أو ياء ونون مكسورة نصبا وجرا صالح للتجريد منهما وعطف مثله عليه"[1]؛ أي أنّه كل اسم دلّ على شيء وشيء آخر فيرفع بالألف والنون وينصب ويجر بالياء والنون، ونلاحظ أن الكاتب وضع له قيدين أولها الحفاظ على معناها عند إسقاط علاماتها وإرجاعها للمفرد، وثاني القيود أن يكون المعطوف على الاسم من جنسه ومتطابق معه في المعنى.

وهو ما نجده متداولا بين كبار النحاة فـ"السيوطي" تحدّث عنه قائلا "بأنّه ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، فإنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء"[2]؛ وهذا دليل على مدى انتشار أهمية الطرح بين العلماء.

ومن بين المسائل أيضا التي نناقشها الملحق بالمثنى وهي حالة خاصة لبعض الكلمات التي تلحق به إذا تعذر تجريدها، فضمّ صاحب الكتاب كل من كلا وكلتا المضافين إلى ضمير دال على التثنية، اثنان واثنتان فإذا حذفت فيهما العلامات يصبح لاوجود لهما في لسان وقواميس العرب، ما ثني من باب التغليب، وما سمّي من الأسماء المثناة[3]؛ مثال على ذلك:

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص51.

2 أبو بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 1998، ص132.

3 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص51.

- قرأت كليهما نجد (كلا) مضافة إلى الضمير (هما) الدال على التثنية، فعلى الرغم من عدم استفائها لشرط التجريد، فلا يمكن إرجاعها للمفرد إلا أنها تدرج ضمن المثنى وهذا ينطبق على كل الأنواع المذكورة .

يظهر من خلال التحليل أن للمثنى ضوابط وشروط تحكمه فلا يصح إلا بها. كما يشمل هذا الباب ما يلحق بالمثنى مثل كلا وكلتا واثنان واثنتان وغيرهما.

2.جمع المذكر السالم:

يعرّف الجمع بأنه ما زاد على اثنين، ونلاحظ أن "السامرائي" قسمه إلى سالم ومكسر فمن السالم يخرج جمع المذكر الذي أولي به عناية خاصة وناقش مفهومه، وحكمه، وما جمع جمعه، والملحق به.

يبيّن الكاتب بأن معنى جمع المذكر السالم هو "ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع وياء ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر"[1]؛ على سبيل الذكر:

- يدافع الفلسطينيون عن أرضهم

نعرب (الفلسطينيون) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون لأنه جمع مذكر سالم كما أنها تدل على أكثر من اثنين.

وفي السياق نفسه ذكر أحد علماء النحو بأن "الجمع قسمان: أحدهما صحيح يلحق آخره نون مفتوحة بعد واو تنقلب للنصب والجر ياء مكسورا ما قبلها للفرق بين الجمع والمثنى"[2]؛ يفهم من المقام أنه يتحدث عن جمع المذكر السالم على الرغم من غياب التصريح بالمصطلح مباشرة وهذا من خلال الإشارة إلى علامة رفعه بالواو والنون، في حين تبدل الواو ياء في النصب والجر مع وجوب كسر ما قبلها للتفريق بينها وبين المثنى (المجرور والمنصوب) فنقول في الجمع (رأيت المسلمِين) وفي المثنى (رأيت المسلمَين).

ومن بين المسائل التي أثارت جدل المؤلف مسألة ما يجمع جمع المذكر السالم، وقد عني به وتبين من خلال ذلك أنه صنفان، حيث صرّح بأنه "قسمان: جامد وصفة، الأول الجامد: ويشترط أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب الإسنادي والمزجي ومن علامتي التثنية والجمع"[3]؛ يتضح من القول أن هذا النوع من الجمع يشترط أن يكون اسم غير مشتق ولا يجوز أن يكون اسما نكرة بل علما كـ(زيد)، كما ينص على أن يكون

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص54.

2 الحسن، الإغراب في تيسير الإعراب، دار الإيمان، الإسكندرية_ مصر، 2005، ص112.

3 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص55.

مذكر عاقل لا مؤنث فلا يقبل أسماء الأشياء والحيوان ولا يختم بتاء التأنيث مثل (عنترة) ويتطلب كذلك خلوه من التراكيب فلا يكون مركب مزجي نحو (سيبويه) ولا إسنادي من قبيل (ضياء الحق)، كما تم استبعاد كل اسم يختم أصله بواو ونون أو ألف ونون.

في حين أن الفرع الثاني أي الصفة "قيدها بأن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، ولا على وزن فعلان الذي مؤنثه (فعلى)، ولا على صيغة يشترك فيها المذكر والمؤنث"[1]؛ أي نقول كريم (كريمون) بدلا من (كريمة) ويمنع جمع أحمر لأن مؤنثه (حمراء) ولا غضبان لأن مؤنثه (غضبى) ولا نقول (صبور) فهي صفة تطلق على الرجل والمرأة.

يوضح الجدول أسفله ما تم دراسته بخصوص جمع المذكر السالم، من حيث التعريف الحكم الإعرابي وأقسامه مع شرط كل قسم:

التعريف	الحكم الإعرابي	القسم	شروط القسم
اسم يدل على أكثر من اثنين	يرفع بالواو والنون وينصب ويجر بالياء والنون	الصفة	مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لا ترد على وزن أفعل ولا فعلان لا ترد على صورة يشترك فيها المذكر والمؤنث
		الجامد	علم لمذكر عاقل خالي من تاء التأنيث خالي من التركيب الإسنادي والمزجي لا يرد على صيغة يشترك فيها المذكر و المؤنث

1 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص55، 56.

3. جمع المؤنث السالم:

تتنوع أساليب اللغة العربية وتراكيبها ومن بين ذلك الجموع فهي صيغ تستعمل للدلالة على أكثر من واحد ولعل من هذه الانواع نجد جمع المؤنث السالم.

يعرفه "عبد القادر عبد الجليل" بقوله "جمع مختص بجماعة الإناث، ما جمع بألف وتاء زيادة مورفيمية على بنية الأصل المفرد"[1] ومفاد هذا هو ما فيه علامة تأنيث وذلك بإضافة وحدتين صوتيتين وهما الألف والتاء إلى الكلمة المفردة بلا تغيير في جذر الكلمة، في حين عرفه "السامرائي" بقوله "هو ما دل على أكثر من اثنين بألف وتاء زائدتين مثل فاضلات"[2] أي أن الكلمة تجمع بألف وتاء في آخرها وهذا لربما يشبه ما ذكرنا في التعريف السابق.

يعرب جمع المؤنث السالم حسب موقعه في الجملة، حيث يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نيابة عن الفتحة في حالة النصب ويجر بالكسرة في حالة الجر، ومفرده لابد أن يكون علما مؤنثا نحو: مريم، خديجة، عائشة، ويكون منتهيا بتاء التأنيث كقولنا شجرة، غابة حديقة[3]، وصفة المؤنث أي وصف للمؤنث مربوطة بتاء نحو: عاقرة، وصفة المذكر الغير العاقل "والمصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله"[4] أي المصدر المكون من ثلاثة أحرف والفعل الذي ينتمي إليه لا يحتوي على نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو: إنجازات إضافة إلى المصغر المذكر نحو بحيثات أو دريهمات، والاسم الختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل: صحراء صحراوات وصغرى صغريات وغيرها من الأسماء الأخرى، وإذا ما نظرنا كذلك إلى الجمع المختوم بتاء أصلية كفاطمة مثلا فتائها تحذف وجوبا فنقول فاطمات.

نستنتج ممّا سبق أن جمع المؤنث السالم هو المعروف بالألف والتاء الزائدتين في آخر الكلمة، حكمه الرفع بالضمة الظاهرة والنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة إضافة إلى جره كذلك

1 عبد القادر عبد الجليل، المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية، دار صفاء، عمان، ط1، 2007، ص333.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص62.

3 ينظر: المصدر نفسه، ص63.

4 المصدر نفسه، ص63.

ويطرد هذا الأخير في عدة أشياء لكي تجمعه من بينها العلم المؤنث، وما ينتهي بتاء التأنيث وغيرها مما سبق ذكره.

4. المفعول فيه وهو المسمى ظرفا:

المفعول فيه هو أحد المنصوبات في اللغة العربية يستعمل للإشارة إلى الزمان والمكان و يدعى كذلك بظرف الزمان والمكان.

يعرّفه "خالد عبد العزيز" بقوله "هو اسم منصوب يدل على زمان حدوث الفعل أو مكانه متضمنا معنى(في)"[1]، ومنه هو الذي يحدد متى وأين وقع الفعل حاملا معنى(في) من حيث المعنى، ونجد "السامرائي" يطلق عليه باسم المفعول فيه المسمّى ظرفا فهذا الظرف يكون مقدرا ب(في) لتحديد زمان ومكان حدوث الفعل حيث يقول "النحاة البصريون يسمون المفعول فيه ظرفا والظرف هو الوعاء الذي توضع فيه الأشياء كالجراب والأواني وتسمّى ظروفا لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها"[2]، أي سمّي بذلك لأنهما يحتويان الأفعال كما يحتوي الوعاء الشيء كقولنا سافرت صباحا.

وللمفعول فيه قسمان ظرف زمان وظرف مكان فالأول "هو ما يدل على وقت وقع فيه الحدث والثاني ما يدل على مكان وقوع الحدث"[3] أي بمعنى إذا سألنا متى حدث الفعل فهنا ظرف الزمان، وإذا سألنا أين حدث الفعل فهنا هو ظرف المكان كقولنا سافرت صباحا فصباحا ظرف زمان وجلست تحت الظل، فتحت الظل ظرف مكان، ويكون هذان الأخيران بمعنى في الظرفية نحو: وقفت يسارك فالوقوف كان في جهة اليسار أو تكرمت مساء اليوم فالتكريم كان في المساء.

وإذا ما نظرنا إلى حكم المفعول فيه يكون منصوبا على الظرفية الزمانية والمكانية، ويكون إما ظاهرا أو محذوفا ففي الظاهر يكون في الفعل والمصدر والوصف، أما إذا كان محذوفا فيكون جوازا ووجوبا ففي جوازه إذا دلّ عليه دليل نحو: أين وضعت المزهرية؟ فنجيب فوق

1 خالد عبد العزيز، النحو التطبيقي، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، المنصورة– مصر، ط3، 2019، ص419.

2 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص475.

3 المصدر نفسه، ص475.

المكتب، وفي وجوبه يأتي في مواضع منها أن يرد صفة مثل: انتظرتك طويلا، وأن يرد حالا وخبرا مثل: المفتاح عندك، إضافة إلى الصلة نحو: هنأت الذي عندك[1].

كما يذهب السامرائي إلى ما ينصب على الظرفية من اسمي الزمان والمكان فيقول "اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا"[2]؛ مفاد هذا بأنه غير معروف بدقة يحتاج إلى توضيح هذا بالنسبة للمبهم إما المختص فعكسه هو الذي يكون معروفا من السياق لا يحتاج إلى توضيح، واسم المكان لا يقبل النصب على الظرفية إلا بثلاثة وهي "المبهم والمقادير وما صيغ على وزن مَفعَل أو مفعِل"[3] فالمبهم سبق وشرح معناه أما المقادير فيقصد بها وحدات القياس كالميل والبريد وهو وحدة أكبر من الميل نحو: مشيت 45كيلومترا.

وفي نهاية هذا نخلص إلى أنّ المفعول فيه اسم ينتصب على تقدير(في) يكون دالا على زمان ومكان حدوث الفعل وهو نوعان ظرف زمان وظرف مكان، حكمه النصب ويكون بوجهين إما محذوفا أو ظاهرا.

1 ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص481،480.

2 المصدر نفسه، ص482.

3 المصدر نفسه، ص483.

خاتمة

الخاتمة:

في الأخير نصل إلى عرض ما أفرزته دراستنا من نتائج وأفكار تكون خلاصة لهذا البحث وقد كانت في النقاط التالية:

_ الاسم المعرب ركيزة أساسية في بناء الجملة وأداة لفهم المعاني الدقيقة التي تحملها الجمل.

_ تقييد الأسماء الستة بجملة من الشروط مما تجعل اعرابها يتم بعلامات فرعية بدلا من الأصلية.

_ إبراز أهمية باب الممنوع من الصرف من خلال عرض أنواعه المختلفة.

_ درس السامرائي الاسم المعتل الآخر بشكل دقيق مبرزا أثر حرف العلة في الإعراب وما يترتب عليه من تغييرات نحوية.

_ التمييز بين النكرة والمعرفة يعد أساسا لفهم الأساليب اللغوية التي يعتمد عليها في التعبير عن الأفكار وفهم سياق الحديث بدقة ووضوح.

_ توضيح مدى مساهمة أسماء العلم في التعبير عن المعنى الدقيق.

_ إبراز دور أسماء الإشارة وتحديد وظيفة كل منهما في تحقيق التماسك النصي والربط بين الجمل.

_ الاسم الموصول من أبرز الوسائل التي تمنح الكلام اتساقا وترابطا لغويا دقيقا.

_ جواز حذف المبتدأ أو الخبر لعلة واحدة بينما تنوعت في الحذف وجوبا.

_ الفاعل ليس مجرد موقع نحوي يرفع بعد الفعل بل له دورٌ مهمٌ في المعنى والدلالة.

_ اسهام نائب الفاعل في تغيير معنى الكلام فيوجه انتباه المخاطب إلى الحدث بدلا من الفاعل.

_ تنوع علامات الإعراب بين أصلية وفرعية محصورة في سبعة أبواب.

_ انحياز محمد فاضل السامرائي لرأي الحجازيين في إعمال الحروف المشبهة بليس.

_ اختلاف العلامات الإعرابية للمفعول به باختلاف نوعية الاسم من حيث الإفراد والتثنية ونوعية الجمع السالم.

_ فهم تسمية المفعول المطلق يساعد على توضيح العلاقة بين الكلمة ومعناها وسياق استخدامها.

_ بيان أهمية استعمال المفعول لأجله حيث يعطي الجملة وضوحا وعمقا في المعنى وبيان سبب حدوث الفعل.

_ إبراز أهمية فهم المفعول معه في إثراء المعنى ودقة التعبير.

_ تتعدد وتتنوع معاني إنّ وأخواتها إلا أن عملها النحوي يبقى ثابتا لا يتغير.

_ توضيح السامرائي بأن لا النافية للجنس تستخدم لنفي الشيء بشكل كامل وتعمل عمل إن وأخواتها إذا توفرت شروطها.

_ ظن وأخواتها من الأفعال التي تدخل تغييرا على الجملة الاسمية بنصبها للمبتدأ والخبر معا ودلالتها على الظن واليقين أو التحويل وإبراز دورها في تنوع الأسلوب وتوضيح المعنى.

_ عرض موضوع المبني والمعرب من الأفعال والمعرب والمبني من الأسماء بأسلوب تحليلي دقيق مبرزا أهمية تقسيمهما في فهم بنية اللغة العربية.

_ اقتصار الأفعال الخمسة على الفعل المضارع وحصرها بأحكام إعرابية خاصة جعلتها متفردة عن غيرها.

_ للفعل المضارع المعتل الآخر أحكام خاصة في الإعراب إذ يقدر فيه بالثقل أو التعذر إضافة إلى اختلاف حرف العلة بحسب نوعه وموقعه.

_ حصر السامرائي الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل في سبعة أبواب وبيان أن المفعولين الثاني والثالث يتخذان وظيفة المبتدأ والخبر.

_ اختلاف نوعية الفعل بين متعد ولازم يحدد وجود الفاعل والمفعول به في الجملة.

_ يكتمل معنى الأفعال الناقصة بارتباطها بالاسم والخبر فيتضح بأنه حتمية لغوية لإتمام معنى الكلام.

_ توضيح أن أفعال المقاربة والرجاء والشروع تعمل كان لكنها تحمل دلالات خاصة تتعلق بقرب الفعل أو رجائه أو بدايته، مع بيان أثرها في المعنى والإعراب.

_ الدقة في التفريق بين المثنى وملحقاته.

_ تصنيف جمع المذكر السالم في إطار الجموع السالمة فيختلف عن جمع التكسير في البنية والدلالة.

_ التعرف على الجمع المؤنث السالم موضحا كيفية إعرابه وشروط استعماله بشكل صحيح.

_ شرح السامرائي المفعول فيه كأداة تحدد زمان أو مكان الفعل مبينا كيفية إعرابه واستخدامه في الجمل.

وأخيرا يمكن القول إن كتاب النحو العربي أحكام ومعان يعد لبنة علمية في الدراسات النحوية وتبقى هذه الدراسة مجرد محاولة أولية لهذا الكتاب الذي يستحق مزيدا من التعمق.

الملحق

أولا: التعريف بالمؤلف محمد فاضل السامرائي:

"محمد فاضل صالح السامرائي" ولد في العراق محافظة بغداد عام1965، تحصل على شهادة بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة الكويت عام 1989 وبعد ست سنوات أصبح خريج ماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة بغداد، وقد كانت رسالته حول المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب (ملاك التأويل)، ليكمل مشواره الدراسي حتى حاز على شهادة الدكتوراه بعنوان (الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري) من الجامعة نفسها عام 1998.

وبعد تخرجه التحق بسوق العمل، حيث عين معلما لأول مرة في جامعة تعز من 1998 إلى 2007، وبعدها انتقل إلى التدريس في جامعة الشارقة (2007_2021)، وفي عام 2022 وخلال الفصل الدراسي الأول التحق بالتدريس في جامعة المالديف الإسلامية، كما أنه عمل أستاذا لمدة ثلاثة أشهر في الجامعة العراقية كلية التربية للبنات، أما حالياً يزاول مهامه كأستاذ مساعد في كلية دجلة الجامعة، متخصص في النحو والصرف.

وقد أثرى مجاله بالعديد من المؤلفات التي أضحت مراجعا مهمة ومحطات دراسة للباحثين، نذكر منها:

- النحو العربي احكام ومعان (مجلدان) نشر دار ابن كثير.
- الصرف العربي أحكام ومعان نشر دار ابن كثير.
- الاشتراك في تأليف كتاب (اللغة العربية نصوص وتطبيقات) الذي وضعه قسم اللغة العربية في جامعة الشارقة.
- ثمرة الخلاف النحوي وأثره.
- قضايا نحوية و صرفية .

وقدم في هذا الإطار بحوثا أكاديمية، من بينها:

- دراسة نقدية في تحقيق ملاك التأويل .بحث منشور في مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد 60 لسنة 2002.

- تناقض النحاة البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف. بحث منشور في مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد 7، العدد4، ديسمبر 2005 .
- أثر الخلافات النحوية. بحث منشور في مجلة علوم اللغة، دار غريب، المجلد 10 العدد 2، 2007.
- ثمرة الخلاف في الدرس الصرفي. بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي، العدد 53 ،2017 .
- ترجيحات الشاطبي النحوية في كتابه(المقاصد الشافية) جمعا ودراسة، بحث منشور في مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد.

كما كان ناشطا في عدد من المؤتمرات، من أبرزها:

- مؤتمر اللغة العربية وآدابها رؤية معاصرة، قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس _ سلطنة عمان. 2، 3 ديسمبر 2012م.
- المؤتمر الدولي(04) للغة العربية، دبي، الإمارات، من 6 إلى 05/10/ 2015 عنوان البحث الكتابة بين العربية والإنجليزية (نماذج مختارة).
- الملتقى العلمي الإلكتروني للبحث والدراسات، الذي أقامه كلية الآداب في جامعة الشارقة، بتاريخ 2020/4/16. الاحتجاج بالمعنى في الدعوة إلى حذف الموضوعات النحوية أو دمجها عند المحدثين.
- المؤتمر الدولي الموسوم بـ(النظم الرياضية لفكر الخليل بن أحمد الفراهيدي وخصوصية اللغة العربية، الأوجه، الآليات، نماذج التفعيل) جامعة يحيى فارس بالمدية الجزائر، يوما 2024/5/6،7 فكانت مداخلته بعنوان(الاستقرار الرياضي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي).

وقد تولى الإشراف على عدد من رسائل ماجستير نذكر منها على سبيل المثال:

- موازنة لسانية بين تصور النحات للمجلة الفعلية والاستعمال المعاصر: رواية ثلاثية غرناطة أنموذجا.

- مقاصد الوحدات الدلالية الأساسية في التحليل اللساني "المصرف، والكلمة، والجملة، والنص".
- آراء الكوفيين والمنهج النحو ي المعاصر في التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ت 905.
- أثر السياق في توجيه المفردة القرآنية لدى فاضل السامرائي.
- ظاهرة تعدد المعاني اللغوية في النص القرآني سورة الكهف أنموذجا.

ثانيا: التعريف بكتاب النحو العربي أحكام ومعان:

يعد كتاب النحو العربي أحكام ومعان من أبرز مؤلفات الدكتور محمد فاضل السامرائي الذي حاول الجمع فيه بين الأحكام النحوية ومعاني النحو لأنه رأى بأن كتب النحو قديمها وحديثها صبت جل اهتمامها على الأحكام، وأما ما يتعلق بالمعنى فلم تعن به العناية اللازمة لذلك رأى بأنه توجد حاجة إلى كتاب يجمع بين الأحكام فارتأى إلى أن يقوم بهذا الأمر ويضيف لبنة يراها مهمة في صرح النحو العربي، ولا يخفى على قارئ هذا الكتاب أنه سيجده بأسلوب سهل وواضح يجعله يطلع على العديد من الكتب القديمة لكبار المفسرين والتي قد يصعب فهمها.

وصف الكتاب:

كثيرة هي كتب النحو قديمها وحديثها التي عنيت بالأحكام النحوية ويأتي هذا الكتاب رائدا في ميدانه يتناول قواعد وأحكام النحو العربي بشكل عميق، وكانت ببليوغرافيا الكتاب كما يلي:

_اسم المؤلف: محمد فاضل السامرائي

_ عنوان الكتاب: النحو العربي أحكام ومعان

_ عدد الصفحات: 1014 صفحة

_ عدد المجلدات: 02

_ نوع الكتاب: ورقي/ الكتروني

_ تاريخ ودار النشر: دار ابن كثير للطباعة والنشر 1435هـ-2014م

_ رقم الطبعة: الأولى

وبعد الاطلاع على موضوعات كتاب النحو العربي أحكام ومعان نجد أنه جاء في خمسمئة وعشرة صفحة مستهلا بمقدمة ثم يأتي تقسيمه حسب موضوعات الالفية في أربعة وأربعين عنوانا أساسيا وخاتمة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم: برواية ورش**
- **المصادر:**

- محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ج1، دار ابن كثير، بيروت– لبنان ط1، ،2014.

- **المراجع:**

- ابن السراج، الأصول في النحو، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة . مصر، 2009.
- ابن حاجب، الكافية، مكتبة البشرى، كراتشي_ باكستان، ط1، 2008.
- ابن عصفور، المقرب، ج1، رفع المساهمة، ط1، 1972.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980.
- ابن مالك، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية و الصرفية، دار مكتبة الثقافة الدينية ط1، 2004، رقم البيت 24.
- ابن مالك، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، رقم البيت 242.
- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ط4، 2004.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي بيروت– لبنان، ط1، 2001.
- أبو بكر الزبيدي، الواضح، دار جليس الزمان، ط2، 2010.
- أبو بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، ط1، 1998.
- أبو بكر سيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1998.

- أبو عبد الرحمان جمال بنِ إبراهيم القرش، النحو التطبيقي من القرآن والسنة، دار البيضاء، ط3، 2003.
- أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان.
- الأشموني، حاشية الصبان، دار المكتبة التوقيفية، ج1.
- الحسن، الإغراب في تيسير الإعراب، دار الإيمان، الإسكندرية_ مصر، 2005.
- خالد عبد العزيز، النحو التطبيقي، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، المنصورة– مصر، ط3 2019.
- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار عمار، عمان، ط1، 2004.
- عبد القادر عبد الجليل، المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية، دار صفاء، عمان ط1، 2007.
- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1998.
- علي أبو المكارم، الجملة الإسمية، دار المختار، القاهرة، ط1، 2007.
- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، جامعة الملك عبد العزيز، 1988.
- محمد إبراهيم مصطفى، البيان في تقويم اللسان الفهم الصحيح للنحو العربي، مكتبة لسان العرب.
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، منشورات المكتبة العصرية بيروت،1994.
- هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، منشورات المكتبة العصرية، صدا– بيروت.
- يوسف الصيداوي، الكفاف، ج1، دار الفكر، دمشق–سورية، ط1، 1999.

الملخص

الملخص:

يندرج بحثنا هذا والموسوم بـ"النحو العربي أحكام ومعان أحكام لمحمد فاضل السامرائي دراسة وصفية تحليلية" في مجال الدراسات اللغوية تحت فرع علم النحو وقد اقتفينا فيه أثر الآراء النحوية المعروضة في الكتاب بالدراسة والتحليل، فتحليل القضايا كان بالارتكاز على مراجع قديمة وحديثة إذ تعتمد على الدقة والإقناع مستأنسين أيضا بأمثلة توضيحية ونماذج من القرآن الكريم وكذلك توضيحها في الأخير بمخططات، جداول واستنتاجات تلخص لنا ما سبق لنجد أن النحو لا يقتصر على ضبط الكلمات بل يتعداه إلى توضيح المعنى في سياق الكلام ولعل الهدف من وراء هذا كله هو جعل النحو أداة لفهم اللغة بشكل أعمق.

الكلمات المفتاحية:

- الآراء النحوية
- كتاب النحو العربي أحكام ومعان
- محمد فاضل السامرائي

Résumé :

Notre recherche intitulée "La grammaire arabe règles et significations selon Muhammad Fadel Al-Samarrai Étude descriptive et analytique" s'inscrit dans le domaine des études linguistiques relevant plus précisément des sciences grammaticales. Nous y avons suivi les opinions grammaticales présentées dans l'ouvrage, en les étudiant et en les analysant. L'analyse des questions s'est appuyée sur des références anciennes et modernes, en mettant l'accent sur la précision et la rigueur argumentative. Nous nous sommes également appuyés sur des exemples explicatifs et des modèles tirés du Saint Coran, tout en les illustrant à la fin par des schémas des tableaux et des conclusions synthétisant l'ensemble du contenu. Il en ressort que la grammaire ne se limite pas à la simple vocalisation des mots,

mais qu'elle dépasse cela pour clarifier le sens dans le contexte du discours. Le but ultime de ce travail est de faire de la grammaire un outil permettant une compréhension plus profonde de la langue.

Mots de clés :

Les opinions grammaticales

Livre de grammaire arabe règles et significations

Muhammad Fadel Al-Samarrai

فهرس المحتويات

بسملة شكر وعرفان إهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الأسماء (المرفوعات والمنصوبات)	05-54
توطئة	05
I: الأسماء في حالة الإفراد	06
أولا: المعرب و المبني من الأسماء	06
1- المبني من الأسماء	06
2- المعرب من الأسماء	08
ثانيا: الأسماء الستة	10
ثالثا: الاسم الممنوع من الصرف	13
رابعا: النكرة و المعرفة	16
خامسا: العلم	19
سادسا: اسم الإشارة	22
سابعا: الاسم الموصول	25
II: الأسماء في حالة التركيب	30
أولا: المرفوعات	30
1-المبتدأ والخبر	30
2- الفاعل	35
3- نائب الفاعل	37
4- الحروف المشبهة بليس	39

ثانيا: المنصوبات	42
1-المفعول به	42
2-المفعول المطلق	45
3-المفعول له	46
4- المفعول معه	48
5-إن وأخواتها (الأحرف المشبهة بالفعل)	50
6-لا النافية للجنس	52
7- ظن وأخواتها	53
الفصل الثاني : بين الأفعال والجموع والظروف	84-54
توطئة	56
أولا : الأفعال	57
1.أنواع الإعراب وعلاماته	57
2.المعرب والمبني من الأفعال	62
3.الأفعال الخمسة	65
4.الفعل المضارع المعتل الآخر	67
5.الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	69
6.تعدي الفعل و لزومه	71
7.الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)	73
8.أفعال المقاربة والرجاء والشروع	75
ثانيا : الجموع والظروف	78
1.المثنى	78
2.جمع المذكر السالم	80

3.جمع المؤنث السالم	82
4.المفعول فيه وهو المسمى ظرفا	84
خاتمة	87
الملحق	91
المصادر والمراجع	96
الملخص	99
فهرس المحتويات	101